الجمهورية الجزائرية الديمقراية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

كلية العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة مستغانم

أمالي مقياس التغير الاجتماعي

السنة الثانية علم الاجتماع

أ/ سيدي موسى ليلى أستاذة محاضرة –أ-

2023/2022

البطاقة التنظيمية للمادة التعليمية

المؤسسة : جامعة عبد الحميد بن باديس

الكلية \القسم : كلية العلوم الاجتماعية ، قسم العلوم الاجتماعية

الشعبة : علم الاجتماع

التعريف بالمادة و معلومات عامة عنها

الوحدة التعليمية :وحدة أساسية

اسم المادة : التغير الاجتماعي

عدد الساعات المعتمدة :45 ساعة

البرنامج الذي تقدم ضمنه المادة المدرسة : سنوي

اسم الأستاذة المسؤولة عن المادة المدرسة : سيدي موسى ليلى

الرتبة العلمية : أستاذة محاضرة – أ–

المستوى الذي تدرس فيه المادة: السنة الثانية (السداسي الثالث والرابع) .

المادة :

تتضمن المادة الأسس العلمية و المعرفية للتغير الاجتماعي، وهي الأسس التاريخية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية التي ساهمت في بلورة و ظهور هذه النظرية انطلاقا من العلاقة بين الظاهرة الاجتماعية و عملية التغير و التي كونت الانطلاقة للدراسات الحديثة في مختلف مجالات الخاصة التغير الاجتماعي ، كظاهرة قائمة بذاتها لها اتجاهاتها النظرية وأطرها المنهجية .

الهدف من المادة :

هدف هذه المادة هو نقل الطالب إلى المعرفة المتخصصة في مجال الدراسة الاجتماعية وهذا من خلال تمكينه من مختلف المفاهيم المتخصصة والتي تؤهله لفهم الظاهرة الاجتماعية بأبعادها الحقيقية ، حيث تسمح له المادة وتساعده على الاطلاع والتعرف على ماهية التغير الاجتماعي ومصطلحاته بالإضافة إلى التمكن من فهم النظام الاجتماعي الذي يدور ضمنه المجتمع.

ما ينصح به الطالب :إنطلاقا مما تم ذكره لا بد على الطالب حتى يسهل على نفسه عملية الفهم و التتبع مايلي :

- المداومة على الحضور الإيجابي في المحاضرة ،والأعمال الموجهة
- الالتزام بالقراءات غير المنقطعة للمراجع التي ينصح بها أو يقدمها المحاضر، ومعرفة على الأقل أكثر من لغة، حتى يتمكن الطالب من الاستيعاب الجيد لما جاءت به هذه النظرية.

كلية العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة مستغانم

محتوى الأمالي

المحاضرة الأولى	مقدمة لمفهوم التغير	4
المحاضرة الثانية	تعويف التغير الاجتماعي	9
المحاضرة الثالثة	المفاهيم المرادفة لمفهوم التغير	14
المحاضرة الرابعة	عوامل التغير الاجتماعي	23
المحاضرة الخامسة	العامل الديمغرافي	26
المحاضرة السادسة	العامل الثقافي	30
المحاضرة السابعة	النظام السياسي	35
المحاضرة الثامنة	النظويات المفسرة للتغير الاجتماعي	39
المحاضرة التاسعة	النظويات التطورية	43
المحاضرة العاشرة	النظويات الدائرية	47
المحاضرة الحادية عشر	النظويات البنائية الوظيفية	50
المحاضرة الثانية عشر	النظويات السيكولوجية الاجتماعية	55
المحاضرة الثالثة عشر	معوقات التغير الاجتماعي	62
	قائمة المراجع	70

المحاضرة الأولى.

مقدمة:

كلية العلوم الاجتماعية

سنتناول في هذه الورقة المتعلقة بمقياس التغير الاجتماعي مفهوم التغير بصفة شاملة، وهذا من خلال ما تطرق إليه أهم المفكرين والعلماء بداية من الفكر القديم إلى الفكر المعاصر، أي بداية من علماء الإغريق مرورا بالمفكر العربي ابن خلدون إلى مفكري العصر الحديث من أمثال دوركايم وماكس فيبر، ثم نحاول التطرق إلى أهم التعاريف المتعلقة به، وبعدها نقوم بتقديم المفاهيم المصاحبة له، كما سنحاول تناول أهم العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي والتي تنقسم إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية ، وسنعالج بعد ذلك عمليات التغير الاجتماعي والتي يمكن تصفيتها إلى عدة مجموعات، وهذا وفقا لمستويات التحليل كعملية التحضر والتصنيع والتحديث.

ومما لا شك فيه ان هناك اهتمام من قبل علماء الاجتماع بهذه العمليات المتعلقة بالتغير الاجتماعي حاولت إعطاء تفسيرات علمية لها، ولذا سنحاول تقديم أهم النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي والتي هي في متناولنا، حيث سنركز على النظريات الحتمية والنظريات التطورية والنظريات البنائية الوظيفية والنظرية الماركسية والنظريات السيكولوجية الاجتماعية.

لقد أثبت علماء الانثروبولوجيا أهمية الدراسة النظرية للتغير في المجتمع، وذلك عندما رأوا ان المجتمعات البدائية ليست ثابتة كما كان يُعتقدُ من قبل، بل هي في تغير مستمر أي ان التغير حقيقة ملازمة للمجتمعات، تختلف تلك المجتمعات فقط في سرعة التغير وعمقه واتجاه ، وفي العوامل المؤدية إليه وقد بين عالم الاجتماع (أوجست كونت) ان موضوع علم الاجتماع انما هو التغير الاجتماعي في المجتمع، و قسّم حالتي المجتمع إلى 1 : **الديناميكا الاجتماعية** : حالة تغير و حراك وحركة المجتمع.

2 **الاستاتيكا الاجتماعية** : حالة ثبات و استقرار المجتمع (وهي حالة افتراضية)

وتعتبر النهضة العلمية التي حدثت بسبب الاختراعات و التوسع في القوانين والنظريات من الأسباب الرئيسية في تطور وتعميق دراسات التغير الاجتماعي والاهتمام بها من جانب العلماء، و لك من أجل الكشف عن المزيد من القوانين والنظريات التي تحكم الظاهرة الاجتماعية المتغيرة و المجتمع.

المجلس العلمي

1-مفهوم التغير:

لقد تناول الكثير من المفكرين والفلاسفة والدارسين في شتى حقول المعرفة موضوع التغير ولقد تناوله العديد من الباحثين من أجل الوقوف على الأسباب والأبعاد لهذا التغير السريع الذي حدث في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في المجتمع الغربي المتحضر، والذي انتقل بدوره إلى المجتمعات الشرقية والعربية، لكن هذا التغير لم يكن وليد العصر الحالي فقط، بل هو قديم قدم الانسان .

كما ان المجتمع بطبيعته متغيّر ، حيث يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية ويضيف عليها تماشيا مع واقعه الاجتماعي ، ومتطلباته المستجدة ولكل تغير اجتماعي مدى وسرعة و اتجاه و بداية و نهاية ، غير ان كل ذلك يتوقف على طبيعة المجتمع وقد تنبه المفكرون إلى ظاهرة التغير واعتبرها بعضهم حقيقة الوجود إلا ان نظرتهم كانت عامة لم تتنبه إلى القوانين التي تحكم هذا التغير، وهذا بخلاف نظرة وتفكير علماء هذا العصر الحديث حيث يحاولون توجيه التغير والتحكم فيه خاصة بعد الحربين العالميتين.

2-1- الخلفية التاريخية لمفهوم التغير:

على الرغم من ان دراسة التغير الاجتماعي من الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع، إلا ان الفلاسفة والمفكرين من العصور السابقة كما ذكرنا سالفا قد لاحظوا التغير وتأملوه، فالتغير سمة طبيعية في حياة البشر وعندما أسس الانسان التجمعات البشرية التي أطلق عليها مسمى مجتمعات لم تكن مشابهة لمجتمعاتنا المعاصرة الأشد تعقيدا، بل كانت

تجمعات بسيطة أقل تعقيدا، وهذا يعني انها خضعت لعملية تغير بعيدة المدى ومازالت تتغير كل يوم.

كلية العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة مستغانم

ولعل الأوائل[1] الذين لفتوا الانتباه إلى قوانين التغير العامة هم الفلاسفة اليونانيون وكان أولهم الفيلسوف هيراقليطس (475-540 ق م) الذي أطلق عبارته الشهيرة "**إن الإنسان لا يستطيع أن يضع قدمه في نهر واحد مرتين لان النهر يكون قد تغير بين الخطوتين**" ويعني هذا أن التغير قانون أساسي من قوانين الوجود.

إن الفلاسفة اليونانيين اللذين جاؤوا بعد هيراقليطس أكدوا على مبدأ التغيير، فأفلاطون أكد أن المجتمع الذي عاش فيه ظهر نتيجة تطورات سابقة فالمجتمع الأول الذي أسسه الإنسان كان مجتمعا بسيطا لا يتجاوز الأسرة الواحدة وهكذا شيئا فشيئا حتى نمت مجتمعات كثيرة وعرفت تغيرا في نظام تقسيم العمل وفقا لتغير الحاجات فظهرت الحرف والصناعات، وكلما ظهرت حاجات جديدة وكلما تنوعت مطالب الناس كلما ظهرت الحاجة إلى إحداث تغيرات سريعة[2].

كما سار أرسطو على منوال أفلاطون ولكن بفلسفة واقعية أقرب إلى تحليل ما هو كائن دون التحقيق فيما ينبغي أن يكون، لقد قام أرسطو بتوضيح العمليات التي أصابت المجتمعات الصغيرة وحولتها إلى مجتمعات أكثر تعقيدا مثل التعاون والتضامن وتقسيم العمل، وكانت الحاجة إلى التعاون والتضامن هي الأساس في تعقيد المجتمعات وتغيرها عبر الزمن وهكذا تتغير المجتمعات ببطء شديد عبر مراحل طويلة المدى أي ان التغير في

---

(1)- أحمدزايد واعتماد علام، "التغير الاجتماعي"، مكتبة الانجلو مصرية، 2000، ص14-15.

(2)- محمد على محمد، "تاريخ علم الإجماع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص23.

كلية العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة مستغانم

بناء المجتمعات يكون تدريجيا تلقائيا، إلا انه يمكن ان يظهر تغير مفاجئ ينتج عن الوراث أو الانقلاب ويظهر ذلك عندما تتأسس الدولة على نظام غير عادل[1].

وفي فكرنا العربي أظهرت نظرية ابن خلون عن قوانين في العمران البشري والذي يعتبر سباقا في الكشف عن قوانين التغير الاجتماعي، فالعمران حسب ابن خلدون له عمر محسوس كأعمار البشر ويفنى ويدركه الهرم [2]، ولقد أدرك ابن خلدون طبيعة التغير في المجتمعات البشرية مما جعله ينشغل بقضايا التحول من البداوة إلى الحضارة، ومن الرئاسة إلى الملك ومن الصنائع البسيطة الضرورية إلى الصنائع الكمالية.

لقد بلغ الاهتمام بالتغير وخاصة التغير الاجتماعي مبلغه في عصر التنوير الأوروبي، فقد اهتم فلاسفة هذا العصر بالمتغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية منذ نشأتها وحتى قيام الدولة الحديثة، فقدموا تصورات اعتمدت على نظريات افتراضية لكنها عكست اهتماما كبيرا بالتغير الاجتماعي، حيث أدركوا ان هذا الأخير له دور كبير في تقدم المجتمعات وان هذا التغير هو تغير تقدمي ينقل المجتمعات إلى حالة أفضل وإلى نظم سياسي يحقق فيه الأفراد أهدافهم،

---

(1)- محمد أحمد بيومي وعفاف عبد العليم ناصر، "علم الاجتماع العائلي: دراسة لتغيرات في الأسرة العربية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 15.

(2)- نفس المرجع، نفس الصفحة.

رغم هذا الاهتمام بالتغير الاجتماعي إلا ان المفهوم لم يظهر بشكل منظم إلا خلال العام 1922 عندما كتب وليام أجبرن « William Ogburn » عن التغير الاجتماعي[1].

1-2-1-صعوبة دراسة التغير الاجتماعي:

تأتي صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من كون المجتمعات الانسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، تلك الظروف التي تتعلق بنظامه الاجتماعي، وبثقافته بوجه عام، فهناك المجتمع الزراعي والصناعي والبدوي والاشتراكي والرأسمالي .... الخ ، وسرعة التغير واتجاهه وعمقه تختلف باختلاف ما سبق.

كما أن العوامل التي تؤدي إلى تغير المجتمعات عديدة ، منها العامل : الديموغرافي والايكولوجي والتكنولوجي والاقتصادي ... الخ .

وتأتي صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من مظهرين :

1 طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة.

.2 موقف الباحث – الدارس – من الظاهرة المدروسة.

---

[1]- محمد أحمد الزغبي، "التغير الاجتماعي"، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982، 370.

وصعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية يعود للأسباب التالية:

.1 تعقّد الظاهرة الاجتماعية: لتأثيرها وتأثرها بظواهر أخرى سياسية واقتصادية...الخ، بالإضافة إلى ترابط الظاهرة الاجتماعية مع غيرها بشكل شديد فلا يفصل بينهما بسهولة.

.2 صعوبة إخضاع الظاهرة الاجتماعية للقياس الدقيق : وذلك لانها متعلقة بمجتمع بشري متغير و متباين العواطف والميول والدوافع والاستجابات للمؤثرات الخارجية.

.3 صعوبة إعادة إجراء التجربة مرة أخرى والحصول على نفس النتيجة لان الظاهرة قد تكون تغيرت و تبدلت مما يصعب من أمر الوصول لقوانين ونظريات تحكمها.

.4 صعوبة حصر مجمل الفروض التي تعلل تغير الظاهرة الاجتماعية وصعوبة الفصل بين تلك الفروض ، معرفة أيها هو الأساسي أو الثانوي .

وصعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية بسبب موقف الباحث – الدارس – منها هو بسبب:

.1 موقع الباحث من الظاهرة المدروسة: فالنظرة إليها تختلف من باحث لآخر، بسبب موقع الباحث الملاحظ ، كما ان هناك نسبية في المكان و الزمان تؤثر على حكم الباحث للظاهرة.

.2 أيديولوجية الباحث التي تجعله يعطي أحكاما تتماشى مع أفكاره بينما يجب على الباحث التزود بوسائل البحث العلمي ، كالموضوعية، وان يتجرد من عاطفته، وعن إعطاء الأحكام المسبقة، كل ذلك من أجل إدراك الظاهرة و تقديم نتائج صحيحة.

المحاضرة الثانية

1-3- تعريف التغير الاجتماعي

هناك تعاريف عدة للتغير الاجتماعي رغم وجود مشكلات في التعريف وهذه المشكلات نتجت من الطابع المعقد لعملية التغير الاجتماعي، فالحديث عن التغير الاجتماعي يعني الحديث عن المجتمع برمته، كما يعني الحديث عن عناصر الثبات والاستقرار في المجتمع وهو النقيض، فليس هناك تغير بغير ثبات كما ان التغير عندما يحدث لا يحدث بشكل لا متناهي وانما يكون له حدود يحدث ضمنها، فالتغيرات الاجتماعية أمور لا يمكن ضبطها وقياسها إلا بصعوبة كما لا يمكن التنبؤ بحدوثها[1].

يعرف التغير الاجتماعي بانه كل تحول يحدث في النظم والانساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة، ومادامت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائيا ووظيفيا فان أي تغير يحدث في ظاهرة لابد وان يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تعيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة[2].

ويعتبر التغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع سمة من السمات التي لازمت البشرية لبقاء الجنس البشري لتحقق انماطا وقيما اجتماعية جديدة يشعر في

---

(1)- أحمد زايد واعتماد علام، "التغير الاجتماعي"، مكتبة الانجلو مصرية، 2000، ص18.

(2)- دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص8-19.

ظلها الناس بان حياتهم متحركة ومتجددة وانها في حركتها تتطلب الحركة الدائبة والمسايرة الكاملة دون تخلف أو تشبث بالقديم[1].

لقد تعرض الكثير من علماء الاجتماع إلى ماهية التغير الاجتماعي ولقد صنفت تعريفات للتغير الاجتماعي في خمس مجموعات أساسية[2]:

أ- مجموعة التعريفات التي تركز على التغيرات الهيكلية في البناء الاجتماعي، فهو في هذه المجموعة يشير إلى التحولات في بناء المجتمع أي في الهياكل الأساسية فيه، مثل حجم المجتمع وتركيبة أجزائه المختلفة والتوازن بين هذه الأجزاء، ومن هذه التعريفات تعريف جنزبرج « Ginsberg » الذي حدد التغير في البناء الاجتماعي كالتغير في حجم المجتمع وتركيبة ونمط التوازن بين أجزائه أو نمط تنظيماته ومن أمثلة هذا النوع من التغير تقلص حجم الأسرة وتحلل الاقتصاد المعيشي على أثر ظهور المدن والتحول من الطوائف المهنية إلى الطبقات[3]، ويتضمن كل أشكال التحول التي تحدث في القيم والمعايير وقواعد السلوك الضابطة لانماط التفاعل بين الأفراد، فنجد تعريف ولبرت مور « W.Moore » بانه التبدل الجوهري في البنى الاجتماعية أي في انماط الفعل الاجتماعي بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل

---

(1)- موسى أبو حوسة،"التغير الاجتماعي في الريف الأردني" جامعة الاسكندرية، 1981، ص21.

(2)- أحمد زايد واعتماد علام، "التغير الاجتماعي"، مكتبة الانجلو مصرية، 2000، ص18-22.

(3)- نفس المرجع، ص 18-19

كما تنعكس في التغيرات التي تطرأ على القيم والمعايير والمنتجات الثقافية والرموز [1].

ب- مجموعة التعريفات التي تركز على الوظائف، فالتغير الاجتماعي هو تغير في المكونات النسقية أو النظامية في المجتمع، ومن ثم فهو تغير في الطريقة التي تعمل من خلالها النظم والانساق أو في نوعية الأداء الوظيفي لهذه الانساق، فقد يؤدي التغير إلى ان يصبح النسق أكثر كفاءة في أداء وظائفه وقد يؤدي إلى ان يصبح النسق أقل في أداء وظائفه وهذا يعتمد على الطريقة التي يحدث بها التغير والعوامل الفاعلة فيه وطبيعة المعوقات الوظيفية التي تفرزها عملية التغير، ومن أمثلة التعريفات في هذا النوع نجد تعريف فرنسيس ألين « F.Allen » الذي يذهب إلى ان التغير يشتمل على التعديلات في الانساق الاجتماعية والانساق الفرعية داخل البناء الاجتماعي وكذلك أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الانساق عبر فترة من الزمن [2].

ج-المجموعة التي تركز على المستويات المختلفة للتغير الاجتماعي، فهذا الأخير عندما يحدث فانه يؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه وعلى وظائف الانساق وأخيرا يؤثر على الأفراد، فالتغير هنا عملية شاملة متعددة المستويات ويمكن النظر إليها عبر هذه المستويات، بل ان هذه المستويات للتغير يمكن ان تمتد لتشمل التغيرات الكونية التي تظهر على المستوى العالمي ومن أشهر التعريفات في هذه المجموعة

---

[1]- نفس المرجع، ص19.

[2]- المرجع السابق، ص 19.

نجد تعريف روبرت لاور« R.H.Lawer» الذي يشير إلى التغير بانه تلك التبدلات في الظواهر الاجتماعية عبر المستويات المختلفة للحياة الانسانية بداء من الفرد وانتهاء بالكون كله [1].

د- المجموعة الرابعة تركز على العناصر البنائية والوظيفية مع إدخال عنصر الزمن في عملية التغير الاجتماعي، فهذا الأخير حسب تعريف هذه المجموعة عملية ممتدة عبر الزمن ولا يوجد تغير اجتماعي، بغير زمن يحدث فيه، ومن بين هذه التعريفات التي تهتم بعنصر الزمن نجد تعريف نسبت « R.Nisbet » للتغير الاجتماعي حيث يعرفه بانه مجموعة متتابعة أو متوالية من التبدلات والاختلافات التي تحدث عبر الزمن داخل كيان مستمر في الوجود[2].

هـ- وأخيرا هناك المجموعة الخامسة من التعريفات التي تهتم بتعدد مظاهر التغير أو مجالاته المختلفة كالتغير الاقتصادي والتغير السياسي والتغير الثقافي والتغير البيئي، ومن هذه التعريفات ما يركز على مجال بعينه كالتغيرات التي تطرأ على الأسرة أو على البناء السياسي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية، وغالبا ما تميل هذه التعريفات إلى التفرقة بين نوعين من التغير وهما التغير الاجتماعي والتغير الثقافي،

---

(1)- نفس المرجع ،ص 20.

(2)- نفس المرجع ،ص 20.

فالأول يشير إلى التغيرات التي تحدث في العلاقات الاجتماعية، بينما يشير الثاني إلى التغيرات في القيم والمعتقدات[1].

عندما نتمعن في هذه التعريفات نجد فيها عناصر مشتركة رغم اختلافها، فجميع التعريفات تشير إلى التغير الاجتماعي بانه تحول أو تبدل في البنى أو النظم أو العلاقات أو الوظائف.

وفي ضوء التعريفات السابقة للتغير الاجتماعي يمكن تعريف التغير الاجتماعي بانه أي تحول يحدث في البنى والوظائف الاجتماعية وفي النظم والانساق الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة كما يكون سببا أو نتيجة لتغيرات أخرى في مجالات أخرى ذات علاقة به.وهو يعني الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والقديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه في خلال فترة محددة من الزمن.[2]

ويعد التغير الاجتماعي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات وله صفات وميزات معينة مثل ما حددها غي روشي « Guy Roche »[3].

1. التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

---

[1]- نفس المرجع ،ص 20.

[2]-الدقس محمد عبد المولى، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.ط 2، 2005،ص15.

[3]GuyRocher, Le changement social, introduction à la sociologie générale, Ed H.M.H. Paris, 1968, p 19.

2. التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي ويؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، والمقصود هنا ان التغير الاجتماعي يحدث أثرا عميقا في المجتمع ويطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة أو على النظام الاقتصادي أو النظام السياسي.
3. يكون التغير الاجتماعي محددا بالزمن بحيث يبدأ بفترة زمنية وينتهي بفترة زمنية، وهذا من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة والوقوف على مدى التغير وعلى هذا الأساس فلا يمكن قياس التغير إلا بالانطلاق من نقطة مرجعية في الماضي.
4. يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية وبذلك يمكن إدراك التغير والوقوف على أبعاده، أما التغير الذي ينتهي بسرعة فلا يمكن فهمه، ولهذا فالتغير الاجتماعي يتضح من خلال ديمومته.

يشير عاطف غيث[1] من التغير الاجتماعي بأنه التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة، و ويرى أن التغيرات الاجتماعية تكون في صور مختلفة:

- **التغير في القيم الاجتماعية:** تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، الإنتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى نمط

1محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، القاهرة: 1966، ص 25.

التجاري الصناعي الذي يسحبه تغير في القيم التي ترتبط بأخلاق هاتين الطبقتين في النظر إلى العمل وقيمة القائمين عليه.

- **التغير في النظام الاجتماعي:** أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار أي في المراكز والأدوار الاجتماعية انتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية.

- **التغير في مراكز الأشخاص:** ويحذف ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت ومن المهم أن ندرك الأهمية الدائمة التي تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير في مجريات الأحداث الاجتماعية.

ويرى جونسونJohnson أن التغير الاجتماعي ما هو إلا تغير في بناء النظام الاجتماعي من حالة كان فيها ثابتا نسبيا، كما أن هذه التغيرات البنائية ناتجة في الأساس عن تغيرات وظيفية في البناء الاجتماعي وصولا إلى بناء أكثر كفاءة وأكثر قدرة على أداء الإنجازات.

ولا شك أن التعريف العلمي للتغيير الاجتماعي يحتوي على ستة أجزاء متصلة ومرتبطة مع بعضها بعلاقات تبادلية، وهذه العوامل هي: كيفية تعريف الحقيقة والمستوى وأسير عنصر الزمن من حيث البقاء والدوام والاتجاه والأهمية وأخيرا معدل التغير، فكل الباحثين والمفكرين متفقون في النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي أي كل تغير يطرأ في البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن، وقد يكون هذا التغير

إيجابيا فهو تقدم وقد يكون سلبيا فهو تخلف وتغيره ليس له اتجاه محدد، ويحتوي المجتمع على عمليات اجتماعية تحاول أن تدعم البناء وتحافظ عليه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وبعض من هذه العمليات تحاول تغيير شكل البناء ووظيفته من أجل مستقبل أفضل فالتغير في بناء الأسرة يتبعه تغير في وظائف أعضائها فالانتقال من نمط أسري معين إلى آخر يتبعه تغير في وظائف أعضائها لذلك نلاحظ عبر الزمن وجوده وظائف وانقراض أخرى.

آليات التغيير الاجتماعي:

اختلفت نظرة المفكرين حول مصادر التغير الاجتماعي لكن يمكن القول بوجود مصدرين هما:

المصدر الداخلي: أي أن يكون قائما من داخل النسق الاجتماعي وإطار المجتمع نفسه بمعنى نتيجة لتفاعلات تقسيم داخل المجتمع.

المصدر الخارجي: الذي يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى.

سواء كان المصدر داخليا أم خارجيا فإن ذلك يقوم على آليات محددة هي:

-**الاختراع والاكتشاف:** ويبدو ذلك في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل كاختراع الكهرباء والسيارة بالإضافة إلى إعادة تحسين كفاءة المخترعات الجديدة وكل ذلك يؤدي إلى

تغيرات ثقافية قد تتراكم وتؤدي إلى تغيرات إجتماعية وكذلك الأمر بالنسبة للاكتشافات التي تعني معرفة أشياء كانت موجودة أصلا اكتشاف القارة الأمريكية أو اكتشاف عناصر جديدة في الطبيعة واكتشاف القوانين المختلفة وغيرها وهذا بدوره يؤدي إلى تغيرات إجتماعية أي يشكل ميكانيزمات للتغير كما أن الحاجات هي التي تدعو إلى الاكتشاف والاختراع.

-**الذكاء والبيئة الثقافية:** ليس بمقدور أي فرد الاختراع والاكتشاف لأن ذلك يتطلب مستوى مرتفع من الذاكرة فالذكاء يؤدي إلى الاختراع ويرى علماء النفس أن الذكاء يكون موروثا ومكتسبا ولهذا لن يكتب النجاح للفرد الذكي ما لم تتوفر لديه البيئة الثقافية والاجتماعية التي تساعده على الاكتشاف والاختراع.

الانتشار: إن المقترحات لأن يكتب لها النجاح ما لم تنتشر بين أفراد الكثيرين في المجتمع حتى تشيع وتعم و تؤدي إلى عملية التغير، والانتشار يعني قبول التجديد من قبل أفراد المجتمع ولهذا لن تقبل الاختراعات والاكتشافات إذا لم تصادف قبولا لدى أفراد المجتمع أو لدى مجموعة كبيرة منهم وبطبيعة الحال لن يأتي القبول فجأة أو مرة واحدة وإنما عبر مراحل معينة تتنوع حسبة ثقافة المجتمعات.

المحاضرة الثالثة

1-4- المفاهيم المرادفة لمفهوم التغير:

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية ولكنه قديم من حيث الاهتمام به وقد كان يحمل معان عديدة ويقترب في معناه من بعض المفاهيم الأخرى مثل التقدم والتطور والنمو والتنمية ... ، هذه المصطلحات والمفاهيم المصاحبة للتغير أصبح بالإمكان الآن التمييز بينها وبين التغير وخاصة بعدما أصبحت الدراسات أكثر علمية إذ بدأت تبحث في ماهيته وعوامله واتجاهاته.

وقد كانت الدراسات القديمة قائمة على التفكير المجرد الفلسفي ولكنها مع ذلك تشكل إطارا مرجعيا للدراسات العلمية الظاهرة، وإذا ألقينا نظرة تأملية في تاريخ دراسة التغير لدى بعض المفكرين أمكننا القول أن نظرتهم اختلفت عبر العصور فقد كانت النظرة في القديم تقوم على الملاحظة الخارجية للتغير ومقارنة أجزاء الثقافة التي تتغير ببطء، وأخذت مسارا علميا بعدما كتب وليام أجبرت كما كتابه المعروف بالتغير الاجتماعي خلال العام 1922.

لقد كانت نظرة العلماء للتغيير حتى القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية مبنية على الخوف من المستقبل واعتبار حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة أو المستقبلية لكن العلماء أخذوا ينظرون بعد ذلك للتاريخ نظرة تفاؤلية معتبرين حالة المجتمعات الراهنة أفضل من سابقاتها وأن العصر الذهبي أمامنا وليس خلفنا على حد تعبير سان سيمون وقد صاغ فلسفة التاريخ نظريات عامة كان الخلط فيها واضحا بين مصطلح التغير وغيره من المصطلحات الأخرى

وسنحاول فيما يلي ان نعرض أهم هذه المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التغير الاجتماعي.

أ-: التقدم الاجتماعي: Progrés Social

استخدم مصطلح التقدم الاجتماعي في البداية باعتباره مرادفا لمصطلح التغير الاجتماعي . وقد اتضح ذلك في كتابات علماء كأوجست كونت و كوندرسيه condorcetوغيرهم .

والتقدم : يعني حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيرا أو تنتهي إلى نفع. وينطوي التقدم على مراحل ارتقائية، أي أن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها. وهو يشير إلى انتقال المجتمع إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة. ويعرف التقدم بأنه العملية التي تأخذ شكلا محددا واتجاها واحدا ويتضمن توجيها واعيا مقصودا مخططا لعملية التغير.هذا وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التقدم هو مفهوم نسبي أي انه يختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة إلى أخرى، فما يعتبر تقدما اجتماعيا في مجتمع قد يكون تخلفا في مجتمع آخر، ففكرة التقدم تتغير بتبدل الأحوال و الأزمنة ، وهي تحمل معنىً قيميًا.

يشير هذا المفهوم إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية، ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية بحيث يرتبط هذا الهدف دائما بنوع من الغائية أي انه بعبارة أخرى يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها "المثل الأعلى" أو "المجتمع المثالي"، أفضل من كل الصور السابقة له فالتقدم يعني كل صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها.

وبناء على ذلك فان مفهوم التقدم يرتبط بحكم قيمي فالتغير لابد ان يحدث في الطريق المرغوب فيه والذي يحقق مزيدا من الإشباع ومزيدا من الرضا[1].

وقد تعرض هذا حسبة بوتمور Botomore 1981إلى النقد منذ نهاية القرن التاسع عشر وذلك لوجود هو صور فيه يمكن حصره فيما يلي: يعاني هذا المفهوم من التحيز القيمي أي أنه غائي ، عدم استيعاب المفهوم كل جوانب التغير بل جانب واحد منه وهو التغير التقدمي ، أن المفهوم يقوم على افتراض لا يمكن التحقق من صدقه ويتمثل هذا في القول بأن الحياة الاجتماعية تأمين إلى أن تتغير بشكل أفضل وهذا الافتراض يصعب تحقيقه كما أننا لا نستطيع أن نحدد الأفضل من وجهة نظر من لا سيما وأنها أمور نسبية، التقدم في مجتمع ما قد يكون تخلفا بمفهوم مجتمع آخر حيث يدخل الجانب الخلقي أو القيمي ولذلك فالأهداف المحققة نتيجة التقدم تختلف النظرة إليها نظرا لصعوبة قياس الأهداف.

والخلاصة أن فكرة التقدم التي كانت تطرح من قبل الفلاسفة والاجتماعيين لا تتطابق وواقع التقدم لدى المجتمعات وذلك للاختلاف بين مفهوم التقدم والتغيير الاجتماعي ذلك أن الأول يحمل في طياته معنى التحسن المستمر نحو الأمان أي أنه يسير في خط ساعد في حين أن التغير يمكن أن يكون تقدما أو تخلفا.

---

[1]- دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

ب: مفهوم التطور « Evolution »

يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا ويستخدم هذا المصطلح لوصف التحولات في الحجم والبناء كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا، ولقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية وبالأخص علم الأحياء من خلال نظرية تطور الكائنات الحية لداروين، حيث شبه المجتمع بالكائن الحي في تطوره ونموه، فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية، كما تخضع الحياة الاجتماعية في تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية للحيوانات[1].

ويعني مفهوم التطور الاجتماعي النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة.

وقد استعمل مفهوم التطور بشكل واسع في العلوم الاجتماعية على غرار مفهوم التطور الاقتصادي والتطور السياسي والتطور الاجتماعي، وهذا بعدما وضع داروين نظريته المعروفة بنظرية التطور البيولوجي للكائنات الحية.

ولقد استعمل هربت سبنسر « H.Spencer » (1820-1903) مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلى تطور المجتمع الذي يأتي على غرار تطور الكائن العضوي، وقد بين

---

(1)- محمد الجوهري، "التغير الاجتماعي"، دار المعرفة، الإسكندرية، 2000، ص339.

كتابه أصول علم الاجتماع المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي، حيث عرف التطور بانه "انحدار سلالي معدل على نحو معين"[1].

أما المفكر جوردون تشايلد Gordon Childفقد ميز بوضوح بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي إيه ضمان ضحى أن الإرث الاجتماعي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي نشأ منها بل عن طريقة تراث الذي لا يبدأ في اكتسابه إلا بعد ولادته فالتغيرات في الثقافة والتراث يمكن بدأها عمدا كما يمكن التحكم فيها أو إبطاء سرعتها بواسطة الإرادة الواعية والمدروسة وليس الاختراع طفرة عربية في البلازما الموروثة ولكنه عبارة عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط.

وقد بين جوليان ستيوارد Julian Stewardأن هناك اختلافا واضحا بين التطور العضوي والتطور البشري، ذلك أن الأول يسير في خط مستقيم حتمي بينما الثاني يسير في عدة خطوط حسب اختلاف العوامل وهنا تطرح نظرية المتعدد الخطوط ولا تتضمن نظرة جديدة يسعى علماء التطور بموجبها فهم تطور الثقافة الإنسانية وفقا لتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية.

يقر العديد من المفكرين المحدثين بحتمية التطور للمجتمعات ويرون بان هذه الحتمية تتشابه وحتمية التطور عند الكائنات العضوية، غير ان الاختلاف عند المحدثين يكمن في

---

[1]- دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص36.

ان العوامل المختلفة تؤدي إلى تغير اتجاه التطور بوجه عام، وهنا يلاحظ ان مفهوم المحدثين للتطور يقترب من مفهوم التغير الاجتماعي إلى حد كبير غير ان التطور الاجتماعي قد أهمل جانبا مهما في تغير المجتمع حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات وبالتالي يمكن القول بان مصطلح التغير الاجتماعي هو الأكثر عملية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية.

ج: مفهوم النمو « Croissance »

يشير مصطلح النمو إلى عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه، كما يشير إلى نوع معين من التغير الكمي ومن أمثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم والتغيرات في عدد المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة، وكذلك التغيرات في قيمة الدخل القومي والدخل الفردي والتغيرات في حجم الانتاج بانواعه المختلفة كالتغير في حجم الانتاج الزراعي أو الصناعي، وتشترك كل هذه التغيرات في إمكانية قياسها كمًا، ولذلك فان مفهوم النمو أكثرا انتشارا في الدراسات السكانية والاقتصادية ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ارتباطا وثيقا، ذلك ان التغير الاجتماعي له جوانب عديدة، ومن بين هذه الجوانب الكمية التي يمكن قياسها من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي، فالتغير في حجم السكان أو في تركيبتهم والتغير في حجم الدخل القومي يمكن ان تعد مؤشرات للتغير الاجتماعي، ولكن وجود هذه المؤشرات وغيرها لا تعبر عن كل جوانب التغير الاجتماعي، فدراسة التغير الاجتماعي تحتاج إلى بيانات أكثر تفعيلا حول التغيرات الكيفية في العلاقات

الاجتماعية وفي الثقافة والقيم[1]، ويتضمن مصطلح النمو كافة أشكال النمو سواء الكفاية أم في التعقيد أم في القيمة وينطبق ذلك على الأفراد كما ينطبق على الجماعات[2].

ويختلف النمو عن التنمية في كونه تلقائيا بينما التنمية عملية إرادية مخططه. ويقترب مفهوم النمو من مفهوم التطور إلا انه لا يتطابق معه وعندما تضاف إلى مصطلح النمو كلمة اجتماعي يقصد به النمو الذي يتعلق بالمجتمع وقد استخدم مصطلح النمو بمعان عدة في الفكر الحديث، فيقال أحيانا مجتمعات نامية ومجتمعات اقل نموا أو أكثر نموا.

وهناك شبه اتفاق في كم النمو ولكن هناك اختلاف في كيف النمو حيث يأخذ بعدا قيميا معياريا. وفي هذا الصدد فمفهوم النمو لا يعبر إلا عن تغير إيجابي أو تقدم مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام. أما الجزء الآخر من التغير وهو **النكوص** أو التخلف ولا يشير إليه المفهوم. لذا فعلماء الاجتماع يميلون إلى استخدام النمو في الجانب الاقتصادي الذي يمكن قياسه بدقة ، كالنمو في متوسط دخل الفرد وهناك من العلماء من جعل النمو ينطبق تماما على الكائن الحي والمجتمعات بنفس المفهوم، وهذا خلط لا يمكن قبوله في هذا العصر.

---

(1)- دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص39.

(2)- أحمد زكي بدوي، "معجم العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، 187.

الفرق بين النمو الاجتماعي و التغير الاجتماعي :

.1 النمو زيادة ثابتة نسبيا و مستمرة وفي جانب واحد من جوانب الحياة . بينما التغير الاجتماعي فهو اشمل فقد يكون في البناء الاجتماعي أو في وحداته أو في الأدوار والنظام ...الخ

.2 النمو الاجتماعي فقط إيجابي وثابت، بينما التغير الاجتماعي قد يكون إيجابيا تقدميا وقد يكون تأخرا أو نكوصا . لذا فالتغير اشمل .

.3 النمو الاجتماعي بطئ وتدريجي والتغير قد يكون سريعا وفي شكل قفزات إلى الأمام أو إلى الخلف .

.4 النمو الاجتماعي يغلب عليه التغير الكمي والتغير الاجتماعي يغلب عليه التغير الكيفي

..5 النمو عملية تلقائية لا دخل للانسان بها، بخلاف التغير فهو عملية مخططة هادفة إرادية .

.6 يسير النمو في خط مستقيم ، لذا يمكن التنبؤ بما سيؤول اليه. في حين ان التغير لا يكون في خط مستقيم دوما وقد يكون نكوصا و تأخرا .

وعليه فالتغير الاجتماعي أشمل و يعبر عن ديناميكية المجتمع، أما النمو فيدخل غالبا في الدراسات الاقتصادية في المجتمع.

د: مفهوم التنمية « Développement »

تختلف المعاني التي تعطي لكلمة التنمية بين اختصاص وآخر، فعلماء الاقتصاد يعتبرون التنمية ذلك المزيد من الانتاج الاقتصادي في حقلي السلع والخدمات، وتعني التنمية عند علماء السياسة التقدم نحو نماذج الديمقراطية والحكم على النمط الحديث، والتنمية عند علماء الإدارة تعني انها مزيد من التنظيم البيروقراطي الفعال والانتاج المؤسساتي، أما علماء الاجتماع فيعتبرون التنمية بانها مجموعة العمليات المنظمة والهادئة والتي تؤدي إلى التغير الاجتماعي والانتقال من البنى التقليدية إلى البنى الحديثة، فالتنمية عملية شاملة تطال جميع مستويات الحياة الإنسانية وكل حلقة من حلقات الإنسان (الاقتصاد، الاجتماع، الاتصال...الخ) مرتبطة بالحلقات الأخرى، والتنمية التي تنبع من تخطيط الإنسان هي عملية إرادية يتكاشف خلالها مجتمع ما مع دولته ومؤسساته الرسمية في سبيل تحقيق قفزة نوعية في حقل من الحقول[1].

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث « Modernisation » والذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي إلى نمط متطور تكنولوجيا واقتصاديا وسياسيا، وغالبا ما نفهم عملية التحديث في ضوء مقارنة المجتمعات المتخلفة بالمجتمعات المتقدمة التي قطعت أشواطا في طريق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، ويعتبر التحديث عملية من خلالها التنمية الاجتماعية التي

---

(1)- فريديك معتوق، "معجم العلوم الاجتماعية"، مراجعة وإشراف محمد دبس، أكاديميا للطباعة والنشر، بيروت، 1998، 128.

تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية، وتتمثل هذه الظروف في خلق النسق الاجتماعي المستقر الذي يحقق تطورا وديناميكية داخلية دون ان ينهار وتحقيق درجة من التباين والمرونة في البناء الاجتماعي وخلق الإطار العام الذي يوفر المهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق ذلك[1].

فالتنمية هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي، كما انها العملية التي يتم بموجبها إشباع حاجات الأفراد عن طريق التعبئة المثلى لجهودهم. وتشمل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي ودخل الأفراد والرفع من مستوى معيشتهم في نواحي عديدة كالتعليم والصحة والأسرة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية بشكل عام. ولا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية للترابط الوثيق بينهما.

العلاقة بين التنمية الاجتماعية و التغير الاجتماعي:

1 ان مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم السابقة التقدم ، التطور ، النمو إلى التغير الاجتماعي.

2 ان المفهوم الحديث للتغير الاجتماعي يتطابق مع مفهوم التنمية الاجتماعية ، وذلك الرجوع لمضامين المفهومين . و

---

(1)- أحمد زايد، "مقدمة في علم الاجتماع السياسي"، دار قطري، الدوحة، 1988، ص26.

يزيد عليه بان التغير الاجتماعي هو أشمل وقد يكون سلبا و إيجابا.

ملحوظات عامة على مصطلحات التغير الاجتماعي :

.1 ان المفاهيم الأربعة: التقدم، التطور، النمو، التنمية، كانت تستخدم في وقت سابق كمترادفات للتغير الاجتماعي.

.2 شاع استخدام أي من المفاهيم السابقة حسب مراحل تاريخية وعلمية كانت سائدة.

.3 مفاهيم التقدم، التطور، النمو، تحمل بعدا قيميا أخلاقيا، في حين ان مفهوم التغير الاجتماعي مفهوم موضوعي.يصف الواقع الاجتماعي كما هو، وليس كما يجب ان يكون.

المحاضرة الرابعة

2- عوامل التغير الاجتماعي:

عندما يحدث التغير فلابد من وجود سبب أدى إلى ذلك، فالتغير لا يحدث دون سبب يحركه ويدفعه إلى الأمام، هذا السبب يكمن في العوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي والتي تنقسم بدورها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية مع افتراض وجود تداخل فيما بينها، وسنحاول تسليط الضوء على أهم العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي.

2-1-العوامل الخارجية:

يقصد بالعوامل الخارجية تلك العوامل التي لا دخل للانسان فيها والتي تحدث تغيرا تلقائيا ونحاول التركيز على أهم العوامل الخارجية وهي ثلاثة: تأثير البيئة، التغيرات الديمغرافية، الاتصال الثقافي.

أ- عامل البيئة:

لا شك ان هناك علاقة جد وطيدة بين الإنسان والبيئة، فإذا كان الانسان يؤثر في البيئة المحيطة به فهي بدورها تؤثر فيه وتضفي عليه طابعها، ويقال في هذا الشأن بان الانسان ابن بيئته فالبيئة تحدث أثرا كبيرا في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها لان الناس في كل مكان ينظمون حياتهم وفقا لظروف الطقس وتقلباته.

وتشير بعض الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية إلى وجود علاقة وثيقة بين التغيرات البيئية وبين التغيرات الاجتماعية والثقافية للمجتمع وهذا ما يظهر في تأثير الطبيعة في ثقافة المجتمع وبنائه، فالسكان اللذين يعيشون في أقاليم الجبال والصحراء لهم أشغال وأنماط اجتماعية يختلفون عن السكان الذين يعيشون في المدن،فالبيئة الطبيعية تضع بعض المحددات للتغير الاجتماعي. والمقصود في هذا المجال هو التفاعل الحاصل بين الإنسان وبيئته الطبيعية، ما تجود به من مواد أولية تشكل نشاطاته.أي أن ذلك التغير الذي يطرأ على البيئة الطبيعية بوصفه موسمية تنعكس آثاره فيتحول إلى تغيرات اجتماعية كحدوث البراكين والزلازل والعواصف

تستعمل كلمة إيكولوجية مرادفا للبيئة الطبيعية والجغرافية التي يعيش فيها الانسان، وتركز الدراسات الإيكولوجية على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة .

و يندرج تحت مفهوم الإيكولوجية العديد من الأنواع[1]:

• الإيكولوجية البشرية : التي تهتم بدراسة العلاقة بين الإنسان وبيئته ، وأسباب التوزيع المكاني والزمني للأشخاص والجماعات والخدمات في ظل ظروف معينة ومتغيرة إلى جانب دراسة العوامل المرتبطة بتغير نماذج هذه التوزيعات.

1-الدقس محمد عبد المولى، نفس المرجع، ص 130-131.

• الإيكولوجية الاجتماعية : و تهتم بتوزيع الجماعات الضرورية و تشكيلها لاستغلال الموارد الطبيعية مع العناية بالعلاقات غير المباشرة التي تنتج عن هذه التجمعات.، وهناك الإيكولوجية الحضرية وغيرها... الخ .

والقائلون بالعامل الإيكولوجي يفسرون التغير الاجتماعي على أساس ظروف خارجية مفروضة على المجتمع ناتجة عن البيئة الجغرافية .

وقد ربط العالم بيرجس Burgess بين الظواهر الاجتماعية والمناطق الطبيعية في المدينة ، مؤكدا على ان المناطق المتخلفة في المدينة تعتبر مكانا طبيعيا للجريمة والأمراض و الفساد .. الخ

هناك جانب بيئي يكون الإنسان هو المسؤول عنه بشكل مباشر كإصلاح التربة لزراعتها وإحضار القنوات المائية ليروي زراعته إضافة إلى البحث عن المعادن في باطن الأرض و إقامة السدود على الأنهار. أو كان يزيل الغابات واو يردم البرك و المستنقعات و يقيم الطرق مما يغير الشكل الجغرافي للبيئة. هذا العامل لديه درجات متفاوتة التأثير من مجتمع على آخر

كما يمكن للبيئة الطبيعية « Environnement Physique »أن تحدد أشكال النشاط الاقتصادي زراعة كانت أو رعيا أو تجارة أو صناعة، ولقد اتضح ذلك جليا في الحضارات القديمة، حيث ظهرت ثقافات الجمع والالتقاط في المناطق الخصبة، كما

ظهر الرعي في المناطق الصحراوية القاحلة، وعلى ضوء ذلك يفترض ان تترك الطبيعة تأثيرا بالغا على مستوى التغير الاجتماعي وطبيعته في أي مجتمع[1].

ان العوامل البيئية ليست العوامل الأساسية الوحيدة في إحداث التغير فقد ثبت ان بعض التغيرات في البيئة يمكن ان تؤدي إلى حدوث تغيرات اجتماعية قد تكون بعيدة المدى في بعض الحالات الاستثنائية كما حدث في الدول التي أكتشف فيها البترول، فعلى الرغم من ان البترول اكتشف من خلال جهود بشرية إلا ان ارتباطه بالطبيعة أي وجوده في هذه المناطق بالذات أثر تأثيرا كبيرا على مسار التطور في المناطق التي اكتشف فيها، لكن هناك ظروف بيئية أخرى قد تحدث العكس كما هو الحال في حالة حدوث كوارث طبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات، فمثل هذه التغيرات الطبيعية قد تؤدي إلى زوال مجتمعات بأثرها.

ما يمكن الإشارة إليه هو ان البيئة الطبيعية لها دور مهم وفي ظروف معينة في إحداث التغير وان هذا الدور يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهد الانساني، ويمكن حصر العوامل البيئية المادية التي قد تلعب دورا في إحداث التغير فيما يلي[2]:

- المناخ: الحرارة- الرطوبة- الرياح- الأمطار.
- التغيرات الجيولوجية والجغرافية: التصحر مثلا.
- وجود المواد الطبيعية: البترول- الغابات- المعادن أو نفاذ هذه الموارد.

---

(1)- انتوني غدنز، "علم الاجتماع"، ترجمة فايز الصياغ، ، مؤسسة ترجمان، ط 4، بيروت، 2000، ص106.

(2)- محمد الجوهري، "التغير الاجتماعي"، دار المعرفة الإسكندرية، 2000، ص80.

- الطاقة الكامنة في المادة: الطاقة الذرية– الطاقة الشمسية.
- الكوارث البيولوجية: الأوبئة والأمراض.
- الكوارث الطبيعية: الفيضانات– الزلازل– الأعاصير.
- الموقع الجغرافي: كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة أو الطرق العامة أو البحار.
- تلوث البيئة بفعل عوامل طبيعية او صناعية.

ب- العامل الديمغرافي:

يقصد بالعوامل الديمغرافية حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الأخرى، كما يصنف من العوامل الحيوية والتي يقصد بها العوامل التي تطرأ على السكان. ذلك أن أي تغيير في زيادة أونقص السكان يؤثر في الحياة والتغيرات الاجتماعية، فحجم السكان له أهميته الفعالة في التنظيم الاجتماعي حيث نجد شكل وطبيعة العلاقات تختلف باختلاف السكان زيادة ونقصا. وذلك لان التغيرات في البناء الديمغرافي للسكان يؤدي إلى تغير في حياة السكان الاجتماعية. باعتبار أن السكان هم الأفراد الذين يعنون بالتغير الاجتماعي فان أي تغير في تركيب هؤلاء يؤدي إلى تغيرات كبيرة في التنظيم الاجتماعي.

والملاحظ ان حجم السكان في العالم في تزايد مستمر ويتضاعف في فترة وجيزة، فقد تزايد حجم سكان الأرض في المدة الممتدة من 1850 إلى 1950 أي خلال 100 عام من 1200 مليون نسمة إلى 2500 مليون نسمة أي بالتقريب تضاعف العدد خلال هذه الفترة، كما تزايد من عام 1950 إلى 1980 من 2500 مليون نسمة إلى 5000 مليون نسمة أي بالتقريب تضاعف خلال ثلاثين عاما[1]. وهذا معناه ان العدد يتضاعف وفترة التضاعف

---

[1]- محمد الجوهري، "التغير الاجتماعي"، دار المعرفة الاسكندرية، 2000، ص80.

تتناقص، وتختلف معدلات النمو السكاني من بلد إلى أخر، فهي مرتفعة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة.

كما يقصد بالديموغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة أو النقصان ومن حيث الكثافة أو التخلخل وكذلك التوزيع حسب الهرم السكاني وما إلى ذلك. وقد بدأ الاهتمام بالمسألة الديموغرافية مع بداية الثورة الصناعية الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة لكون العمال يشكلون العامل المهم في العملية الانتاجية، ولان كل عملية انتاجية تتوقف إلى حد ما على عدد المشاركون فيها وعلى العلاقات والمتغيرات الاجتماعية لهؤلاء المشاركين ، فالظواهر الاجتماعية تتأثر بعدد الأفراد الذين يأخذون بها .

و تتأثر الحركة السكانية بعاملين هما : **عامل المواليد وعامل الوفيات والهجرة** وتؤكد الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم، أي بمسألة التغير الاجتماعي عموماً من خلال العلاقة بين البناء الديموغرافي والبناء الاقتصادي بوجه عام واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة وترتبط الحركة السكانية بالحركة الاقتصادية أي لا نستطيع فهم اتجاه النمو السكاني بمنأى عن البناء الاقتصادي. وقد أكد دوركايم في تحليله للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد احدث تغييرات جذرية وبالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، ويعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني وطبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة أو صيد والوسائل المستخدمة فيه وكل التخصصات تؤدي إلى التكامل.

ويذهب دوركايم في تحليلاته لزيادة السكان أن الكثافة الديموغرافية ليست سببا في تقسيم العمل فحسب وإنما تؤدي إلى الكثافة الأخلاقية التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع، وتحدد السبب الرئيسي للتقدم وفي تقسيم العمل المرتبط بالحضارة، وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطا شديدا بعدد الأفراد المشاركين فيها ومن خلال هذه النظرة فان الحضارة تظهر ليس باعتبارها هدفا وإنما بوصفها مجالا يمارس من خلاله الأفراد وظائفهم الاجتماعية . وقد توصل إلى علاقتين سببيتين :

1- إن نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو العمل والكثافة الأخلاقية الحضارة

2- إن تقسيم العمل و الكثافة الأخلاقية تؤديان بالضرورة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي .

وقد ظهرت نظريات عديدة تربط بين البناء الديموغرافي والبناءات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للمجتمع منها :نظرية دبلداي [1]التي تربط بين النمو السكاني و بين البناء الطبقي للمجتمع من خلال تطبيق القانون العام للوراثة لدى الكائنات الحية ومؤداه إذا تعرض أحد الأنواع الحية للانقراض فان الطبيعة تعمل على زيادة عدد أفراده حفاظا على النوع من خطر الانقراض وفي أثناء تطبيق هذا القانون على المجتمع وجد دبلداي أن خطر الانقراض يتوافر لدى أبناء الطبقات الدنيا للمجتمع بسبب معاناتها من انخفاض الدخل وسوء التغذية وانخفاض مستوى الرعاية الصحية و الثقافية أما الطبقات العليا فلا تتعرض لهذا

---

[1]-الدقس محمد عبد المولى، نفس المرجع، ص127.

الخطر وهذا ما يفسر لديه ارتفاع نسبة الخصوبة و التوالد بين أبناء الطبقات الدنيا وانخفاضها بين أبناء الطبقات العليا.

وفي الحقيقة أن نظرية دبلداي أهملت التفرقة بين معدلات الخصوبة وبين معدلات الزيادة السكانية لأنها أهملت عامل الوفيات ناهيك أن التوزيع الطبيعي للزيادة السكانية لا ينطبق على الواقع في كل الأحوال و الظروف. وهناك من يربط بين معدلات التوالد وبين الحراك الاجتماعي الرأسي داخل المجتمع على اعتبار أنه مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي ومن هؤلاء ديمونت Dimont حيث يفترض أن الإنسان يسعى لتقلد المركز الاجتماعي العالي، وفي سبيل ذلك يكون على استعداد لتكوين عائلة كبيرة الحجم، وفي المجتمعات التي لا توجد فيها عقبات أمام الفرد تحول دون التنقل الرأسي الطبقي يقل الاتجاه نحو تكوين أسر كبيرة الحجم، و يتبين من مجمل الآراء السابقة ، أن العامل الديموغرافي يقف وراء التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع ، بمعنى أن الديموغرافيا تستطيع تفسير مقولة التغير الاجتماعي .

وفي الحقيقة ، إن للعامل الديموغرافي أهمية في التأثير على التغير الاجتماعي لكنه لا يعتبر عاملا أساسيا منفردا في توجيهه إيجابا أو سلبا بدلالة الاختلاف في التغير بين الدول ذات العدد السكاني المتكافئ، و تشابه التغير في دول مختلفة الكثافة السكانية و الوضع الديموغرافي بوجه عام .

لذا يمكن القول : أن العامل الديموغرافي عنصر مهم في التغير الاجتماعي ، ولكن لا يمكن إرجاع جميع التغيرات الاجتماعية جميعها له.

كما تشير في هذا الصدد إلى دور الهجرة كأحد المتغيرات الديمغرافية في التغير الاجتماعي فالتحركات السكانية سواء كانت إجبارية أو عفوية أو مقصودة تحدث تغيرات مهمة في الأماكن التي ينزح منها السكان وفي ذلك بعض الآثار السلبية والايجابية، كما أكدت الدراسات المتعلقة بالهجرة أن هجرة السكان من مجتمع معين يفضي إلى خلل سكاني ويؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي القائمة وان توافد جماعات كبيرة من المهاجرين إلى مكان أو مدينة ما يؤدي إلى ظهور مشكلات لا حصر لها داخل المدينة تتصل بعلاقة هؤلاء المهاجرين بسكان المدينة من ناحية، وبطبيعة حياتهم ونوعية هذه الحياة من ناحية أخرى.

فمثلا الهجرة الداخلية والخارجية كلها تؤدي إلى تغيرات مادية وفكرية واجتماعية واقتصادية، مثلا الهجرة الخارجية تعد من أهم عوامل الانتشار الحضاري، والهجرة تعتبر من أهم مظاهر الحراك الجغرافي، هذا إضافة إلى أن التغيرات الديمغرافية تؤدي إلى تغير في وضع الطبقات المختلفة وفي معدلات التنقل الجغرافي وبناء النظم السياسية وتوزيعها وتتضمن هذه التغيرات في حاجات الناس وأفعالهم وظهور نماذج جديدة من التنظيمات ويؤدي التضخم السكاني إلى تغيير الأسواق وزيادة البطالة.

المحاضرة السادسة

ج- العامل الثقافي:

هناك من يطلق عليها العوامل الحضارية والتي هي نوع التفكير السائد والاتجاهات الفكرية الأساسية وكذلك الاتجاهات الأخلاقية .إن اتصال الثقافات المختلفة واحتكاكها ببعضها البعض يؤدي إلى انتقال الكثير من العناصر الثقافية وبالتالي يؤدي إلى إحداث تغيرات كبيرة في الحياة الاجتماعية، وقد تتم هذه الاتصالات بين الشعوب بالأساليب السلمية المختلفة،هذا ما يعرف بالانتشار الثقافي. وتساهم الثقافة بالتغير الاجتماعي أيضا من خلال تأثيرها في وسائل الإنتاج ونوعه وطرق الاستهلاك لتدخل الكثير من عاداتنا ومعتقداتنا الدينية في النواحي الاقتصادية وتختلف تقبل الناس لعناصر الثقافة باختلاف طبقات المجتمع . وفئاته.

كما يقصد هنا بهذه العوامل ذلك الاتصال الثقافي والذي يعني بدوره الالتقاء بين ثقافتين بحيث تؤثر أحدهما في الأخرى أو يظهر بينهما تبادل ثقافي يؤدي إلى إحداث تغيرات داخلية في كل ثقافة، ويطلق على عملية الالتقاء بين الثقافات هذه التثاقف « Acculturation » والتي بمقتضاها يتم الالتقاء بين ثقافتين تؤثر احدهما في الأخرى أو يحدث بينهما تأثر متبادل[1].

فالعوامل الثقافية تعد من العوامل المؤثرة في التغيير الاجتماعي، خاصة ونحن في هذا القرن حيث تعمل وسائل الاتصال بشتى أنواعها في أغلب بلدان العالم على نشر

---

[1]- أحمد زايد واعتماد علام، "التغير الاجتماعي"، مكتبة الانجلو مصرية، 2000.

الثقافات، فالمجتمعات التي تقع على مفترق الطرق كانت ومازالت دائما مراكز، وحيث أن معظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار فان هذه المجتمعات الوثيقة الاتصال هي أكثر عرضة للتغير السريع[1].

إن الاتصال الثقافي عملية هامة في إحداث التغير الاجتماعي بنطاق واسع خاصة في الثقافات المستقبلة، ويبتدئ تأثير هذا الاتصال في الأفكار والمعتقدات وأساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة مثل عمق الاتصال ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية ودور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة ومدى تعدد قنوات الاتصال، ويؤدي الاتصال بصفة عامة، والاتصال الثقافي بصفة خاصة دورا بالغ الأهمية في تنشيط العمليات الاجتماعية وبالتالي يضفي بعدا حيويا على البناء الاجتماعي القائم، إذ يتأثر هذا البناء بالأفكار المستحدثة التي ترد إليه من الخارج وتدفعه إلى وقفة تأهب ليتخذ قراره بالقبول أو الرفض.

د- عوامل التحديث:

يشير هذا المفهوم إلى نموذج محدد للتغير يظهر في المجتمع، وان التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية

---

[1]- دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص50.

والإيديولوجية وحتى يكون هناك تحديث يجب أن يكون هناك اتصال عن طريق وسائل الاتصال والاحتكاك بين الثقافات والمجتمعات المختلفة[1].

وهو الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليه عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة. لذا فهو عملية تغيير مخططة، ترتقي بالإنتاج وتحسنه اعتمادا على العلم الحديث المبني على الواقعية ، و يرتبط التحديث بمفهوم التغريب أو بدول الغرب كونها مجتمعات تمتاز بسرعة التغير، و تقبل الأفكار الجديدة واستخدام التقنية و لعلمانية الفكرية والديمقراطية أي أنه يشير إلى محاولة القضاء على جوانب التخلف عن طريق إحداث تغييرات جوهرية هامة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية في المجتمع من خلال ما توصل إليه العلم الحديث.

والملاحظ في عصرنا هذا أن قادة الدول النامية يقدمون الخطط والسياسات من اجل تغيير مجتمعاتهم في حركة تتجه نحو المجتمعات الحديثة، فالتصنيع لا يعتبر دائما هو العامل الحاسم في عملية التحديث، إذ أن كثير من الدول الإفريقية والأسيوية بدأت عملية التحديث عندها ببناء الدولة وتنمية أنساقها السياسية الحديثة[2]، ولكن يجب الإشارة هنا إلى أن التحديث باعتباره العملية التي من خلالها يحقق المجتمع الاستقرار السياسي لا يكفي لوحده، بل يجب من الضروري إحداث التحديث الأكثر ملائمة للمجتمع والذي يتماشى وطبيعته، كما يجب رفض ذلك النمط المشوه من التحديث الذي يفصل المجتمع عن جذوره وتراثه،

---

(1)- جهينة سلطان سيف العبسي، " التحديث في المجتمع المعاصر"، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت 1979، ص23.

(2)- نفس المرجع، ص15.

فالتحديث الفعلي والحقيقي ينبغي أن يركز على كيفية تحديث هذه الجذور وهذا التراث حتى لا ينطلق المجتمع بلا هويته.

ويلعب التحديث دورا هاما في عملية التنمية، فهذه الأخيرة والتحديث يسيران جنبا إلى جنب منذ أكثر من قرن في سائر البلدان التي تطورت، وبهذا يتبين أن التحديث هو أحد العوامل الرئيسية والهامة للتغير الاجتماعي، فبواسطته ينتقل المجتمع من حالة التقليد إلى حالة الحداثة، لكن يجب أن يكون هذا التحديث شاملا ويأخذ أشكال متنوعة كالتحديث الزراعي والتحديث الصناعي والتحديث الاجتماعي، وبالتالي يتطلب ذلك تبني قيم جديدة لم تكن موجودة في السابق وهذا دون نسيان أن لكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تختلف عن النموذج الغربي للتحديث.

هـ- العوامل الاقتصادية:

تعتمد النظرية الاقتصادية في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي على البناء الاقتصادي للمجتمع وتأثره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات أي تأثير النواحي المادية على المجالات الاجتماعية ، حيث أن النشاط الاقتصادي يتحكم في حياة المجتمع السياسية والفكرية وليس العكس. وتعرف النظرية الاقتصادية بالنظرية الماركسية في أدبيات التغير الاجتماعي، وهي تتبنى مقولة الحتمية الاقتصادية التي ترى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره ويتكون أساسا من الوسائل

التكنولوجية و يحدد النظام الاجتماعي والعلاقات في المجتمع وتعتبر نظرية العامل الاقتصادي في التغير الاجتماعي أن للمجتمع بناءان :

.1 بناء تحتي : وهو الاقتصاد الذي يؤثر في البناء الفوقي الذي يتكون من بقية نظم المجتمع و يشكلها.

.2 بناء فوقي : و يتكون من الأنظمة السياسي و الأخلاقي و القانوني .. ، أي البناء الاجتماعي عموما.

يقصد بالعوامل الاقتصادية شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة في المجتمع، حيث تلعب هذه العوامل دورا هاما في إحداث ظاهرة التغير الاجتماعي، فمثلا عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع ما تتبعه تأثيرات عميقة وواضحة في الأنساق الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي،

وتضم قوى الإنتاج :

أ – آلات الإنتاج التي تنتج بواسطتها وسائل الحياة المادية.

ب – عدد الأفراد الذين يستخدمون الآلات للإنتاج.

ج – المعارف التقنية الضرورية و عادات العمل المكتسبة ونوع العمل فكري أو يدوي.

أما **علاقات الإنتاج:** فيقصد بها العلاقات القائمة بين الأفراد خلال عملية الإنتاج، وهي إما أن تكون علاقات تعاون وتعاضد أو علاقات سيطرة وخضوع فيها استغلال من البعض للبعض الأخر.

وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجية وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير وخير دليل على ذلك ظاهرة التصنيع التي ظهرت في أوروبا في القرنين الماضيين فكان لها الأثر البالغ في تغيير المجتمع الأوروبي، نشير في هذا الصدد أن هذه العوامل ليست العامل الوحيد المسبب للتغير وتترتب عنه بقية العوامل الأخرى مثلما نادت به الماركسية وهو أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية تتحكم في الحياة السياسية والفكرية[1]، وبالتالي يمكن القول بان العامل الاقتصادي قد يكون ذا أهمية كبرى في التعجيل بالتغير الاجتماعي، ولكن ليس العامل الوحيد، لان باقي عوامل التغير تتفاعل معه لتغير المجتمع خاصة إذا كان لقيم وثقافة المجتمع أهمية كبيرة من حيث درجة سيطرتها على التفاعل الاجتماعي، حيث أن التغير الاجتماعي الذي سيحدث في هذا المجتمع عليه أن يراعي قيم المجتمع وثقافته التي ستجدد أهمية باقي التغيرات.

نقد نظرية العامل الاقتصادي في التغير الاجتماعي:

1. أنها تبسط التغير الاجتماعي و تعزوه إلى العامل الاقتصادي وتتجاهل العوامل الأخرى.

---

(1)- جهينة سلطان سيف العبسي، " التحديث في المجتمع المعاصر"، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت 1979، ص357.

2. لم توضح الارتباطات الصارمة في علاقة البناء التحتي والبناء الفوقي بالمجتمع .

3. كثير من تنبؤات ماركس لم تتحقق خاصة في انتصار طبقة البروليتاريا الكادحة .

2-2-العوامل الداخلية:

يقصد بالعوامل الداخلية تلك العوامل النابعة من داخل المجتمع ذاته والتي لها قدر من الاستقلال النسبي في الطريقة التي تؤثر بها على مجرى التغير الاجتماعي، وتتراوح هذه العوامل بين العوامل النظامية كالدور الذي يلعبه النظام السياسي في إحداث التغير أو الدور الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية الناتجة عن التجديدات والاختراعات وبين العوامل المتصلة بالأفراد المؤثرين على التغير كالقادة السياسيين والمنظمين، ونحاول ان نركز على أهم العوامل الداخلية كالنظام السياسي والاكتشافات والاختراعات ودور الأفراد في التغير الاجتماعي.

أ- النظام السياسي:

لم يكن النظام السياسي يلعب دورا في المجتمعات البسيطة ولم يحقق فيها درجة من الاستقلال تمنحه القدرة على الحركة والتأثير، ولقد كانت هذه المجتمعات برمتها مجتمعات (استاتيكية) بطيئة التغير، ولقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني، حيث أصبحت هذه النظم هي التي تشرع

لهذا المجتمع وترسم السياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي وتحاول جاهدة أن تعبئ طاقات المجتمع لتنفيذ هذه الطاقات[1].

ولقد أكد معظم الباحثين على الدور الذي يمكن أن يقوم به النظام السياسي في عملية التغير، وحتى الذين يؤكدون على دور العوامل التكنولوجية والاقتصادية لا ينكرون هذا الدور للنظام السياسي[2]، ويقوم النظام السياسي في أي مجتمع بوضع إستراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والأمن، وكلما حقق النظام السياسي درجة من القوة والتي غالبا ما تقاس بمدى شرعية النظام في إطار المشاركة السياسية ودرجة فاعلية السياسات التي يضعها ومخرجات هذه السياسات بالنسبة للمجتمع، وهكذا يمكن القول بأنه كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة كلما استطاع أن يكون فاعلا في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها.

وتندرج التطورات السياسية في نطاق النوع المهم من العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي في العصر الحالي، حيث كان الصراع بين الدول من أجل تعزيز نفوذها وتنمية ثرواتها وتحقيق النصر العسكري على منافسيها من بواعث التغير، ولقد كان التغير السياسي في الحضارات القديمة يقتصر في العادة على النخب، إذ تحل إحدى العائلات الارستقراطية محل أخرى لتولي السلطة وتدبير شؤون الحكم، بينما تظل أوضاع أغلبية السكان وحياتهم مستقرة نسبيا دونما تغير، ولا يصدق ذلك على النظم السياسية الحديثة حيث تؤثر أنشطة القادة السياسيين والمسئولين الحكوميين على الدوام في حياة الجماهير ومصيرها، كما يؤدي

---

(1)- دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص56.

(2)- أحمد زايد، "علم الإجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية"، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص32.

اتخاذ القرارات السياسية على الصعيدين الخارجي والمحلي أكثر مما كان في الماضي إلى تحفيز التغير الاجتماعي وتوجيهه وجهات معينة[1].

فعلى الرغم من ان النظام السياسي له دور مهم في عملية التغير الاجتماعي إلا انه يلعب دورا سلبيا في إحداث التغير ويرتبط ذلك بظرفين: [2]

أن يكون النظام السياسي تابعا لنظام سياسي آخر ينفذ سياسته دون أن يراعي المصالح الداخلية للمواطنين أي أن هذا النظام يكون نظاما عميلا متواطئا على شعبه، ولقد سقطت بعض النظم السياسية في العالم الثالث لهذا السبب.

أن يكون النظام السياسي نظاما عدوانيا يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى، أو يبدد ثروات الشعوب في حروب لا طائل من ورائها.

ب- العوامل التكنولوجة :الاكتشافات والاختراعات:

تلعب الاكتشافات والاختراعات دورا حيويا في التغير الاجتماعي وحيث أنها تقف على طرف نقيض مع عملية الانتشار الثقافي أو التثاقف، فإذا كان هذا الأخير يؤدي إلى نقل أفكار وعناصر ونظم خارج المجتمع فان الاكتشافات والاختراعات تظهر من داخل المجتمع وتحدث إضافات داخلية إلى الثقافة والعلاقات الاجتماعية.

---

(1)- انتوني غدنز، "علم الاجتماع"، ترجمة فايز الصباغ، الطبعة الرابعة، مؤسسة ترجمان، بيروت، 2000، ص109.

(2)- أحمد زايد، "علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية"، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص33.

والاكتشافات والاختراعات لا تظهر على المستوى المادي فقط بل تظهر كذلك على المستوى غير المادي، فإذا كانت السيارة والهاتف الجوال من الاختراعات التي أثرت في حياتنا تأثيرا كبيرا فان اختراع عناصر غير مادية كالانتخابات واختبارات الذكاء والأساليب الحديثة في التجارة قد تركت تأثيرات موازية.

لقد أحدثت الاختراعات والاكتشافات المادية منها وغير المادية انقلابا في العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية وأشكال العلاقات بين البشر داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات، ويكفي انه إذا تمعنا فيما أحدثه كل من الهاتف الجوال والشاشة الرقمية وشبكة الانترنت من تغير في السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع، نستوعب مدى التغير الذي أحدثه كل منها في حياتنا.

ولا يمكن أن تكون الاختراعات كعامل من عوامل التغير الاجتماعي فعالة بمفردها، فلابد من توافر مجموعة من الشروط تنمو هذه الاختراعات من ناحية، ولكي تحدث التغير الاجتماعي من ناحية أخرى، ومن أهم هذه الشروط: (1: توفر قاعدة ثقافية للاختراعات وتكون مهيأة لتقبله، 2: توفر نسق للقيم والاتجاهات يشبع الاختراعات، 3: توافر قدرات عالية عقلية فائقة الجودة يمكن أن تسهم في عمليات الاختراع والاكتشاف) [1]، لكن هذا مالا نلمسه في مجتمعات البلدان النامية التي لا تشجع على الاختراعات والابتكارات والاكتشافات رغم وجود المادة الخام فيها من عبقريات، وما وجود الهنود والباكستانيين والأتراك العلماء في الولايات المتحدة الأمريكية لخير دليل على ذلك.

---

[1]- أحمد زايد واعتماد علام، "التغير الاجتماعي"، مكتبة الانجلو مصرية، 2000، ص34-35.

ج-دور الفرد:

هناك خلاف حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الفرد في التغير الاجتماعي، فهناك من يرى أن التغير يقوده دائما أفراد عباقرة أو ملهمين، ويرى آخرون بان هؤلاء الأفراد حتى ولو كانوا عباقرة فهم نتاج مجتمع ينتمون إليه وهم يمثلون القوى الاجتماعية أو الاتجاهات السائدة في عصرهم، لكن على ما يبدو ومهما كان الخلاف فالمحقق ان كلا الرأيين يؤكد على دور الفرد في التغير، فالخلاف ليس خلافا على دور الأفراد بقدر ما هو خلاف حول البعد النفسي والبعد الاجتماعي للدور الذي يقوم به الأفراد في عملية التغير الاجتماعي.

ولقد بينت دراسات التغير والتنمية أن الأفراد يمكن أن يلعبوا دورا رئيسيا في التغير الاجتماعي ويمكن تتبع هذا الدور على مستويين[1].

على مستوى القادة الكارزماتيين ويسمون أيضا بالقادة الملهمين، فهؤلاء يأخذون على عاتقهم قيادة مجتمعاتهم نحو آفاق جديدة للتغير الاجتماعي.

على مستوى الأفراد المثقفين والمبدعين، بحيث يمكن ان يلعب هؤلاء الأفراد دورا مهما في عملية التغير من خلال نشاطهم ومهاراتهم الخاصة، وقد تلعب إبداعاتهم وأفكارهم دورا في قيادة المجتمع نحو الأفضل، كما يمكن الإشارة إلى دور المنظمين الذين يمثلون نموذجا معينا من الشخصية تتصف بالحاجة الشديدة إلى الانجاز والاحساس بالتفوق على

---

[1]-أحمد زايد واعتماد علام، "التغير الاجتماعي"، مكتبة الانجلو مصرية، 2000، ص35.

بقية أفراد المجتمع، فهؤلاء المبدعون والمثقفون والمنظمون والمجددون هم القادة الحقيقيون لعملية التغير وهم الفاعلون فيها.

مراحل التغير الاجتماعي

يرى هربرت ليو برجر Herbert Lion Berger ان هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ النمط الجديد وهي:

مرحلة الإحساس وتتمثل في أول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد

مرحلة الاهتمام: وهي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد بغرض تحديد درجة فائدته

مرحلة التقييم وهي مرحلة اختبار المعلومات المستقلة عن الموضوع الجديد وتفسيرها وفق الظروف السائدة ودراسة مدى ملاءمتها من أجل الأخذ بها

مرحلة المحاولة وهي مرحلة اختبار الفكرة ودراسة كيفية تطبيقها

مرحلة التبني وهي مرحلة التسليم بالموضوع الجديد واعتماده ليأخذ مكانه في النمط السائد

إن هذه المراحل الخمس السابقة لا تأتي دائما مرتبطة وإنما قد يطرأ عليها تغيير إضافة عناصر جديدة أو حذف بعضها، فمثلا يرى عاطف غيث أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل متتابعة للتغيير بوجه عام

فتنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق سواء كان اختراعا جديدا داخل الثقافة أم استعارة من ثقافة أخرى نتيجة لعملية الانتشار ومتى تداخل عوامل عديدة في التأثير على معدل الانتشار كانتقال العائلة من منطقة إلى أخرى أو من ريف إلى مدينة الأمر الذي يؤدي بالعائلة الريفية إلى الاطلاع على بعض السمات الثقافية الجديدة التي ستأخذ مكان بعض السمات الثقافية الريفية لدى تلك العائلة ويعتمد ذلك على مدى قوة تأثير السمات الجديدة وعلى مدى ت قبولها، كقبول خروج المرأة للتعليم ثم العمل.

تحدث تزعزع وارتباك لدى السمات القديمة من قبل السمات الجديدة قد يصل إلى حد الصراع من أجل البقاء لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق الحالي وفي حالة العائلة الريفية مثلا قد تدعم العناصر الجديدة العناصر القديمة إذا ارتبطت بوظيفة من الوظائف المهمة لتلك العائلة وقد يأخذ العنصر الجديد مكانه بجانب عنصر قديم إلى أن يتغير بعد حين.

و يثير انتشار العناصر الجديدة تغيرات توافقية في السمات المتصلة به وقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحيانا لتتمكن من مواجهته أو امتصاص هذه السمة الجديدة .

و يأخذ العنصر الجديد مكانه في النسق الثقافي ما لم يتعرض إلى رفض في حالة دخول تجديدات أخرى تضاف إليه فترات تطور استعمال أدوات معينة مستعارة من المدينة في حالة العائلة الريفية و حتى يتم الأخذ بالعنصر الجديد يقتضي الأمر استعماله مدة معقولة من الزمن حتى تكون كافية باستيعابه وإلا فإن ذلك سيؤدي إلى رفضه ويرى جورج ميردوك

أنا الاختراعات هي أساس التغير الثقافي بوجه عام ولا بد لهذا الاختراع أن يمر بمراحل معينة وهناك من يرى أن للنمط المتغير أربع خصائص هي:

الشكل الذي يمكن أن يلاحظ ويدرس فيه ومن خلاله التغير

المعنى أي أن له ارتباطات ذاتية وعاطفية في ثقافة نفسها

الاستعمال أن يكون استعمال النمط الثقافي يمكن ملاحظته في الخارج

الوظيفة أن يؤدي عملا ويكون مرتبطا مع الأجزاء الأخرى، ولذلك فإن عملية التغير تعتمد عملية القبول ومدى التكلفة في حين إنه توفر الإمكانيات ضروري للأخذ به.

المحاضرة الثامنة

3-النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي:

ان ظاهرة التغير الاجتماعي ظاهرة قديمة قدم الانسان في الوجود، ولتفسير هذه الظاهرة أو ظواهر التغير الاجتماعي بصفة أشمل، ظهرت العديد من النظريات لتفسير التغير الاجتماعي وعلى الرغم من ان نظريات التغير الاجتماعي التي ظهرت لحد الان قد تطورت كثيرا وازدادت دقة في التفسير بعدما كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغيرات الفلسفية للتاريخ وأصبحت تحتكم إلى الاجتماع لم يتوصل إلى كلمة نهائية في رصد ظواهر التغير الاجتماعي وتفسيرها، ويرجع السبب في ذلك إلى ان الواقع الاجتماعي، التاريخ بمعناه الواسع يكشف دائما عن أدلة وبراهين جديدة، إذا دعمت بعض النظريات فقد تؤدي إلى زيف نظريات أخرى[1]، ولذا نجد في تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي نظريات عديدة ومن هذا المنطلق سأحاول في بحثي المتواضع التركيز على ما يبدو بالنسبة لي على أهم هذه النظريات المفسرة.

3-1- النظرية الحتمية:

يقصد بالنظريات الحتمية تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد فحسب، وتفترض كل نظرية من هذه النظريات ان عاملا واحدا كالاقتصاد

---

[1]- دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص117.

على سبيل المثال هو العامل الوحيد الذي يحرك العوامل الأخرى ولذلك فان هذه النظريات توصف بانها نظريات اختزالية أي انها تختزل كل العوامل في عامل واحد معتبرة إياه بانه كفيل لوحده من أجل حدوث التغير [1].

وتعني كلمة الحتمية المشتقة من الكلمة الفرنسية « Determinant » يحدد والحتمية تفترض ان الأمور محددة سلفا وان المهمة الملقاة على عاتق الباحث هي اكتشاف جملة الشروط المسبقة التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر، وعندما استخدمت الكلمة في الفكر الاجتماعي أصبحت الحتمية تعني البحث عن السبب الوحيد والذي يعتبر الاصل الكامن خلف حدوث كل الظواهر أو الذي ترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة [2]، ونحاول في هذا الصدد الاشارة إلى نظريتين من النظريات الحتمية.

الحتمية الجغرافية:

ان من انصار الحتمية الجغرافية جغرافيون، ولقد تأثر كل الانصار بالجغرافيا، وهناك اعتقاد قديم عندهم بانه ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الانسان كون هذا الطقس باردا كان أو حارا أو معتدلا وبين طابع الانسان الاجتماعي من حيث حدة المزاج أو الانبساط أو الانطواء وغير ذلك من سمات الطابع الاجتماعي، ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد وحاولوا من خلاله التمييز بين أوجه التشابه والاختلاف الموجودة في البشر وكانت النتيجة شاملة.

---

[1]–نفس المرجع، ص119.

[2]– محمد أحمد الزغبي، " التغير الاجتماعي" ، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ،ط3، 1982، ص90.

وعلى الرغم من ان فكرة الحتمية الجغرافية فكرة قديمة إلا انها شاعت من خلال استخدام عدد من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات وتغييرها، ومن أشهر هؤلاء الجغرافي الأمريكي هنتنجتون « Huntington » (1965)الذي استخدم هذا المفهوم في تغير المجتمعات، فقد رأى بانه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم فان كلا من هذه الصفات وذلك السلوك لن تتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية، ففي ضوء هذه الفرضية فسر هنتجتون ظهور الحضارات وسقوطها بتوفر الظروف الجغرافية والملائمة وتغيرها، وحسب هذا العالم دائما فان حضارة وادي النيل ازدهرت نتيجة توفر ظروف جغرافية ملائمة تمثلت في الطقس والتربة ونوعية المحاصيل وانقرضت هذه الحضارة بفعل تغيرات جغرافية أيضا فبعد ارتفاع درجة الحرارة في وادي النيل وما ترتب عنها من جفاف التربة الأمر الذي أدى بخلق ظروف لم تحافظ على ثمار الحضارة وفي الوقت نفسه كانت ظروف جغرافية أخرى تهيأ لنشأة حضارة في مكان أخر، وهكذا تغير مركز الحضارة إلى اليونان، فالرومان، فاسطنبول، فأوروبا الحديثة، ومن اجل التدليل على صحة نظريته قدم هنتجتون شواهدا من التغيرات الجغرافية التي حدثت في حوض البحر المتوسط خلال الثلاثة ألاف عام الماضية[1].

الحتمية البيولوجية:

---

[1]-محمدأحمد الزغبي، " التغير الاجتماعي" ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 1982، ص74.

ان الذين ناصروا الحتمية البيولوجية تأثروا بعلم البيولوجيا وبنظرية التطور البيولوجي والبعض منهم من البيولوجيين.

وتتأسس الحتمية البيولوجية على فرضية مؤداها ان الناس في العالم ينقسمون إلى اجناس وجماعات متميزة بيولوجيا وان الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها وان نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على القدرات البيولوجية العرقية وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب.

وتقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت المجتمعات القديمة وتتمثل في تفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية، ولقد ظهرت هذه الفكرة في كثير من الحضارات وتبلورت بشكل حاد في الحضارة اليونانية التي ساد فيها الاعتقاد ان هناك اناس ولدوا ليحكموا وآخرين ولدوا ليكونوا رعية، ولقد تطورت فكرة ارتباط الطبقات المختلفة بخصائص بيولوجية مختلفة لتعمم على الفروق بين المجتمعات.

ولقد كان لـ دي جوبيون « De Gobineau » (1816-1882) دور كبير في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه في عن تفاوت السلالات البشرية الذي ربط فيه بين تفوق الشعوب فيما بينها وبين خصائصها العرقية ومن المتغيرات البيولوجية التي يتم التركيز عليها في هذا الصدد المتغيرات التالية:

- أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي.
- أثر التفاوت في الذكاء والامكانات الجسمية والنفسية المختلفة.

- أثر البيئة الصحية العامة لشعب من الشعوب على تطوره.
- أثر الانتخاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان (كنسبة عدد الذكور على عدد الاناث ونسبة الكبار على الصغار).

على الرغم من ان النظريات الحتمية قد سادت في مرحلة من مراحل التطور العلمي، إلا ان التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه النظريات لأسباب عديدة منها[1].

- انها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية.
- انها نظريات متميزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق شعب من الشعوب أو سيطرته على شعب أخر.
- انها نظريات غير دقيقة لانها تؤكد سببا واحدا دون تمحيص علمي دقيق في الأسباب الأخرى.
- انها قد أدت إلى كثير من الصراعات بين الشعوب.

---

[1]-دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص122.

3-2-النظرية التطورية:

لقد انتشرت النظريات التطورية في القرن التاسع عشر وكانت متوازية إلى حد ما مع النظريات الحتمية ولقد ظهرت من خلال الاعتقاد بان المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها ويتفق التطوريون على هذه القضية ولكنهم يختلفون حول قضايا ثلاث فالقضية الاولى تتصل بمراحل التطور أي عدد المراحل التي يمر بها مسلك التطور الاجتماعي، اما القضية الثانية فالاختلاف فيها حول العامل الرئيسي المحرك للتطور والمتمثل في كون التطور هو نتيجة لتغير في الأفكار والمعتقدات أو كون التطور يظهر نتيجة للتغير في التكنولوجيا والعناصر المادية، بينما تتصل القضية الثالثة بوجه التطور أي هل التطور يسير في مسلك خطي تقدمي أو يسير في مسلك دائري يعود من حيث بدأ؟

ونحاول في هذا الصدد التركيز على البعد الثالث الذي يتصل بوجهه التطور والذي تقسم في ضوئه نظريات التطور إلى نوعين: نظريات التطور الخطي ونظريات التطور الدائري أو كما يسميها الكثير من علماء الاجتماع بالنظريات الخطية والنظريات الدائرية[1].

3-3-النظريات الخطية:

---

[1]-دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص121.

تهتم هذه النظريات بالتحولات التقدمية المستمرة أو المطرودة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد بحيث يمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق الهدف بمراحلثابتة، وتعتبر هذه الفكرة فكرة قديمة ظهرت عند الفلاسفة اليونانيين القدامى وأعيد إحياؤها في عصر التنوير على يد فيكو « Vico » الذي حدد مسار المجتمعات في ثلاث مراحل أساسية في ضوء علاقة الانسان بقوى ما فوق الطبيعة[1]، وتطورت هذه الفكرة وقوت شوكتها في القرن التاسع عشر عندما انشغل المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن الأصول الاولى لمجتمعاتهم بهدف تحديد المراحل التاريخية التي وصلت إليها هذه المجتمعات، ولقد سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور:

التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقا لهذا العنصر ولذلك مال بعض التطوريين إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية كالقول بان المجتمعات مرت بمرحلة الصيد ثم مرحلة الرعي ثم مرحلة الزراعة، كما آل البعض منهم إلى التركيز على الأسرة، حيث قالوا بشان تحول الأسرة بان هذه الأخيرة تحولت من الأسرة المشاعة إلى الأسرة ذات النسب الامومي إلى الأسرة ذات النسب الأبوي[2]، وهنا يمكننا القول بان المراحل التطورية تتركز على عنصر واحد كالاقتصاد أو الأسرة ومن خلال هذا العنصر تتحدد طبيعة المراحل التي يمر بها التطور.

---

[1]–دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

[2]–دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

حال بعض التطور بين النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي بدلا من التركيز على واحد، كما قاموا بتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه[1].

وتعتبر نظريات كونت وسبنسر وهوبهوس وماركس من أهم النظريات الخطية، وتفسير نظرية كونت التي تفرعت عن سان سيمون وتأثرت تأثرا سريعا بكوندرسية « Condorcet » التغير الاجتماعي انه محصلة النمو الفكري للانسان، وقد صاغها في قانون "المراحل الثلاث" بانها الارتقاء من أساليب الفكر اللاهوتي الديني إلى الأسلوب الميتافيزيقي إلى الأسلوب الوضعي للفكر الذي يمثله العلم الحديث وخاصة السيطرة التدريجية لنزعات الغيرية على الانانية ويصاحب هذا التقدم الفكري نمو أخلاقي وتغيرات في النظم الاجتماعية[2].

أما نظرية سبنسر « Spencer » في التغير الاجتماعي فقد كانت أكثر شمولا في بعض جوانبها وكانت مبنية على بيانات تجريبية أكثر كفاءة من تلك التي استعان بها كونت، وقد أدرك سبنسر بشكل أكمل تعدد وتنوع العوامل في إحداث التغير الاجتماعي وكذلك صعوبات بيان التطور في كل مجتمع على حده.

وقد لا حظ فيما يتعلق بالموضوع الاخير انه رغم ان التطور أمر حتمي لا مفر منه إذا أخذنا جميع انواع المجتمعات، إلا انه لا يمكن ان يعتبر حتميا في كل مجتمع على حده، وقد اعتبر في مناقشة للمسار الحقيقي للتطور الاجتماعي ان من الملامح الهامة لهذا

---

(1)– بوتومور، "تمهيد في علم الإجتماع" ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1972، ص115.

(2)– محمد علي محمد وآخرون، "دراسات في التغير الاجتماعي"، سلسلة علم الاجتماع المعاصر،الكتاب الثاني عشر، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1974، ص48.

التطور تزايد التباين الوظيفي داخل المجتمعات وكذلك نمو حجم المجتمعات بحيث يرجع الفصل في تحقق نمو المجتمعات إلى الحرب أساسا[1].

أما هوبهوس « Hobehos » الذي تأثر تأثرا كبيرا من كل كونت وسبنسر، فقد وضع نظريته في التغير الاجتماعي بطريقة أكثر صرامة حيث استخدم البيانات التاريخية والانتربولوجية بطريقة أكثر علمية ونقدية من سابقية، وقد أخذ عن كونت فكرة تطور العقل الانساني باعتبارها العامل الحاسم في التطور الاجتماعي، إلا انه لم يقبل وضعية كونت القاطعة بحيث استطاع ان يدعم عرضه للنمو العقلي بنظرية سيكولوجية أكثر صحة.

وفي هذا الصدد يشير هوبهوس إلى وجود خمس مراحل في التاريخ الفكري للبشرية، وأخذ هوبهوس فكرة التطور الاجتماعي أو النمو الاجتماعي كعملية زيادة الحجم والتباين الداخلي عن سبنسر وهكذا نجد ان مفهومه عن التغير الاجتماعي يتمثل في ان تطور العقل يؤدي إلى التطور الاجتماعي وانه يمكن اعتبار هذا التطور تقدميا دائما طالما ان تطور العقل ينطوي على تطور الافكار الاخلاقية تجاه المثل الاعلى لاخلاق رشيدة من شانه ان يؤدي إلى تغير النظم الاجتماعية الرئيسية[2].

---

[1]-محمد علي محمد وآخرون، "دراسات في التغير الاجتماعي"، سلسلة علم الاجتماع المعاصر،الكتاب الثاني عشر، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1974، ص49.

[2]-محمد علي محمد وآخرون، "دراسات في التغير الاجتماعي"، سلسلة علم الاجتماع المعاصر،الكتاب الثاني عشر، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1974، ص50-51.

أما هنري مورجان « Horgen » (1877) في كتابة (المجتمع القديم) يفترض أمراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية، ووصف تقدم النوع الانساني من خلال ثلاث مراحل، رئيسية للتطور وهي: المرحلة البدائية والمرحلة البربرية ومرحلة التمدن ، ولقد قسم كلا من المرحلتين البدائية والبربرية إلى ثلاثة اقسام عليا ووسطى ودينا، ويؤكد مورجان ان كل مرحلة بدأت بابتكار تكنولوجي اساسي، فعلى سبيل المثال اعتبر الفخار ميزة للحالة الدنيا من المرحلة البربرية وزراعة النباتات واستئناس الحيوانات مميزة للمرحلة الوسطى من المرحلة البربرية، وابتكار الحروف الابجدية المنطوقة مرتبطة بالمرحلة المدينة، كما يؤكد مورجان ان كل مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي ترتبط بعلاقة متبادلة مع تطورات مميزة للمرحلة الوسطى من المرحلة البربرية، وابتكار الحروف الابجدية المنطوقة مرتبطة بالمرحلة المدنية، كما يؤكد مورجان ان كل مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي ترتبط بعلاقة متبادلة مع تطورات مميزة في الاسرة والدين والنظام وتنظيم الملكية.

3-4-النظريات الدائرية:

يرى أصحاب هذه النظريات ان التغير يتجه صعودا وهبوطا في تموجات على شكل انصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة، وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين: النوع الاول يفسر جانبا محدودا من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة نظاما اجتماعيا واحدا والنوع الثاني يفسر المجرى العام للتاريخ متناولا جميع الظواهر والنظم والانساق الاجتماعية دون التركيز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته، ومن أصحاب النظريات الدائرية نجد ابن خلدون وفيكو وشبنجلر وتوينبي[1].

يرى ابن خلدون ان المجتمع الانساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته وان للدول أعمار كالأشخاص وان عمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال مقدار الجيل بأربعين سنة فعمر الدولة إذن مائة وعشرون سنة، وفي هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي[2].

---

[1]-محمد علي محمد وآخرون، "دراسات في التغير الاجتماعي"، سلسلة علم الاجتماع المعاصر،الكتاب الثاني عشر، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1974، ص128.

[2]- محمد عفيفي، " التربية والتفسير الثقافي"، مكتبة الانجلو الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص17.

أ- **مرحلة النشأة والتكوين:** وهي مرحلة البداوة حيث يقتصر الأفراد فيها على ما هو ضروري من أحوالهم المعيشية وتتميز هذه المرحلة بخشونة العيش وتوحش الأفراد وبسالتهم كما تتميز بوجود العصيبات.

ب-مرحلة النضج والاكتمال: وهي مرحلة الملك وفيها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة ومن الشطف إلى الثروة والخصب ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به، وفيها يحدث تركيز السلطة في يد شخص أو أسرة أو أمة واحدة بعد ان كانت عامة وشائعة.

ج- مرحلة الهرم والشيخوخة:

وهي مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة وفيها يتخلى الأفراد عن البداوة والخشونة وتسقط العصبية ويبلغ الترف ذروته، كما ينسى الأفراد الحماية والدفاع وهكذا يؤدي النعيم بالدولة إلى الانقراض والزوال تسبقه حالة من الضعف والاستكانة وفساد الخلق تسمى الاضمحلال وينتهي الأمر بالمجتمع إلى الهرم.

قام بدراسة المجتمع المتحضر وهو المجتمع الذي يصل إلى النضج من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي وانفراد السلطان بالمجد والسلطة ثم الركون إلى الدعة .وتعرض إلى عوامل فساد المجتمع معللا ذلك بالانهيار الاقتصادي والضعف الديني وتوصل إلى قانون اجتماعي (إن الهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع) أي أن الإصلاح لا يجدي شيئاً متى هرمت الدولة وبالتالي لابد أن تقوم على أنقاضها دولة أخرى وهذه مسلمة ابن خلدون،ويعلل أسباب الهرم بعوامل أساسية منها (ضعف العصبية،الخراب المادي الذي يجلبها.) ورأى من دراسته

للتقدم الاجتماعي أن المراحل التطورية يصاحبها تطور ملحوظ في أحوال المعيشة ومتطلبات الحياة الاجتماعية،وقد أشار إلى العوامل التي تساعد في سرعة التقدم وهي عوامل (: البيئة –وكثافة المكان – ثم عدالة الدولة) وبين أن الدعائم التي تقوم عليها الدولة أربعة (العصبية والفضيلة،دعوة دينية أو مبدأ سياسي،ثم ضعف الدولة السابقة) من أجل قيام دولة جديدة على أنقاضها،وقد أسهب فيشرح دعائم قيام الدولة بشكل علمي. وأشار إلى أن الحضارة تحدث جانباً سلبياً، لأنها تدعو إلى الاسترخاء والخمول بمعنى أنها تحمل نقيضين،أي تحمل (عوامل الرقي،وعوامل الفناء)

و أشار إلى أن الحضارة تحدث جانباً سلبياً ، لأنها تدعو إلى الاسترخاء و الخمول بمعنى أنها تحمل نقيضين ، أي تحمل عوامل الرقي ، و عوامل الفناء

يتبين من مجمل عرض أفكار ابن خلدون في التغير الاجتماعي ، و نظرية في التقدم الاجتماعي بوجهه خاص ، انه صاحب نظريته اصليه في علم الاجتماع ، وقد توصل الى قوانين عديده في التغير مؤكدا على آليته و نتائجه وكانت صادقه الى حد بعيد للمجتمعات الإسلامية التي قام بدراستها ، وهي تعكس بصدق الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في عصره، وخاصة بالنسبة لأهمية العصبية ، وتطور المجتمع ، والدولة من ناحية عامه، وان نظريته تقدم المجتمع في مراحلها المختلفة تعكس حتمية قانونيه في التطور التاريخي، ان الحضارة هي نهاية العمران، وبعدها يبدأ المجتمع دورة جديدة .

يعتبر فيكو من المؤسسين الأوائل لفلسفة التاريخ من خلال نشره لكتابه (مبادئ علم جديد) عام 1725 ،وصاحب نظرية التقدم الدائري اللولبي : التي ترى أن التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم أو على شكل دورات مغلقة ينتهي فيها التاريخ إلى النقطة التي بد أمنها .وإنمايسيرالتاريخفيشكللولبيبحيثتعلوكلدورةوتفوقالدورةالتاريخيةالسابقة.

ويعتبر المفكر الإيطالي **فيكو**« Vico » من أبرز مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر، فلقد وضع هذا المفكر نظرية دائرية تتعلق بتطور المجتمعات مؤداها ان المجتمع الانساني يمر بمراحل ثلاث هي: [1]

- المرحلة الدينية: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى الآلهة.
- المرحلة البطولية: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى العظماء والأبطال.
- المرحلة الانسانية: وفيها تصبح الجماهير أو الشعوب هي المحرك الاساسي والحقيقي لكل شيء.

ويرى فيكو في نظريته ان الانسانية لا تستقر ولكنها تسير سيرا دائريا، فعندما تستعر فترة معينة في المرحلة الاخيرة فانها سرعان ما تعود إلى المرحلة الاولى ولكن بشكل مغاير وبصورة أكثر تطورا، كما اهتم سبنجلر « Spengler » الذي يعد من أشهر صحاب النظرية الدائرية في كتاب "سقوط الغرب" بالحضارات وشبهها بحياة الكائنات الحية التي تمر بمرحلة الشباب، ثم مرحلة الرشد فمرحلة الشيخوخة المحترمة، وفي هذا الشان درس

---

[1]- عبد الباسط محسن، "التنمية الاجتماعية" مكتبة وهبة، القاهرة 1986، 521.

سبنجلر سبع حضارات حاول ان يكتشف عوامل صعودها وهبوطها فتبين له من خلال ذلك ان الحضارات جميعها مرت بمراحل انشاء ونمو ونضج ثم انحدار أو سقوط.

ويعتبر المفكر المعاصر أرنولد توينبي « Arnold Toynbee » من أهم المفكرين دراية بالنظريات والدائرية وأفضلهم معرفة بها، ويتضح ذلك جليا في كتابه الشهير "دراسة التاريخ" الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، إذ يؤكد ان فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى، فيرى ان الاستجابات الناجمة للتحديات تنتج عنها عناصر النمو، وتستمر الحشارات في النمو طالما استمرت أقليتها المختارة في استجاباتها الخلاقة المتكافئة مع التحديات الجديدة وعملية الانحلال تبدأ حين نفقد هذه الأقليات ديناميكيتها ولا تستطيع الاستجابة للتحديات الجديدة[1].

ويرى سوروكين « Sorokin »ان المجتمعات تتحرك ذهابا وإيابا من نمط معين إلى نمط آخر من الحضارة وتحتاج الكائنات الانسانية في البداية إلى إكتساب المعرفة لكي تسيطر على اتجاه التغير[2]، ولكي تفهم ذبذبة التغير الاجتماعي حسب سوروكين يجب على دارسي علم الإجتماع ان يكونوا على إلمام تام بالنماذج المختلفة للمجتمع والمتمثلة في ثلاثة انواع للحضارات هي: الحسية والتصورية والمثالية[3].

---

[1]–محمد عفيفي، " التربية والتفسير الثقافي"، مكتبة الانجلو الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص19.

[2]– مصطفى الخشاب، "دراسة المجتمع"، كلية الانجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص283.

[3]– علي عبد الرزاق الحلبي، "علم الإجتماع الثقافي"، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1998، ص172.

3-5-النظريات البنائية – الوظيفية:

لقد ظهرت الوظيفة كفكرة لفهم المجتمع في ضوء تاريخه ومقابل ذلك حاولت النظرية الوظيفية ان تفهم المجتمع في ضوء ظروفه المعاصرة وفي ضوء العلاقات المتبادلة بين مكوناته، والنظرية البنائية–الوظيفية تعتمد في تحليلاتها على مفهومين رئيسيين وهما مفهوم البناء « Structure » ومفهوم الوظيفة « Fonction » فمفهوم البناء يشير إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية بينما يشير مفهوم الوظيفة إلى النتائج أو الآثار المترتبة عن النشاط الاجتماعي، وبعبارة أخرى يشير البناء إلى الجوانب الهيكلية الثابتة وتشير الوظيفة إلى الجوانب الديناميكية داخل البناء الاجتماعي، ولذا استخدم الوظيفيون مفهوما ثالثا وهو مفهوم النسق الاجتماعي « Le system Social » والذي أمكن من خلاله تحليل الجوانب الهيكلية البنائية والجوانب الديناميكية الوظيفية، فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة من الانساق الفرعية يؤدي كل منها وظيفة محددة[1]، وتنقسم هذه النظرية بدورها إلى نظريتين أساسيتين وهما النظرية الوظيفية الكلاسيكية ونظرية التوازن الديناميكي، وسنحاول التطرق إليهمت بإيجاز.

أ- النظرية الوظيفية الكلاسيكية:

---

[1]- دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص137.

يستخدم مفهوم "الوظيفة الكلاسيكية" للإشارة إلى الاسهامات الوظيفية الأولى التي تمثلت في أعمال سبنسر ودوركايم وماكس فيبروباريتو، وتعتبر هذه الإسهامات رغم الاختلافات الموجودة فيما بينها التغير الاجتماعي تغيرا توازنيا تدريجيا لا يؤدي إلى هدم البناء الاجتماعي أو تبديله وانما يؤدي إلى استمراره في حالة متكاملة ومتوازنة، فالتغير الاجتماعي يظهر في شكل إضافات في الحجم وتباين في المكونات تصاحبه عمليات للتكامل والتوازن بصفة دائمة، ومن بين هذه الإسهامات سنحاول التطرق إلأى إسهامات كل من سبنس ودوركايم[1].

فبالنسبة لهربرت سبنسر « H.Spencer » فان المجتمع يتغير في ضوء نفس القوانين التي يتغير بها عالم المادة والتي تتحول من حالة عدم التجانس وعدم التمدد إلى حالة التجانس والتمدد والانتظام، ولقد اعتقد سبنسر ان هذه القاعدة يمكن ان تنطبق على تطور الكون والأرض والكائنات البيولوجية والعقل البشري والمجتمع الانساني، فالعالم اللاعضوي (عالم المادة) والعالم العضوي (عالم الكائنات الحية) والعالم فوق العضوي (عالم المجتمع) جميعها تخضع لنفس قوانين الحركة والتطور، وفي ضوء هذه الفرضية نظر سنبسر إلى المجتمع على انه كيان كلي يتكون من وحدات متميزة وفقا لترتيبات معينة في مكان محدد ويشبه المجتمع الكائن العضوي ولذلك فانه عندما يتغير المجتمع يخضع لنفس منطق تطور الكائنات العضوية، فالمجتمع ينمو في حجمه وعندما ينمو في الحجم تتباين مكوناته وتصبح غير متشابهة ووهنا يظهر ضرب من التباين البنائي ولكن هذا التباين لا

---

[1]- دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص138-140.

يفقد المجتمع تكامله فهو يطور دائما أشكالا جديدة أجزائه المتبابنة، وهكذا فان المجتمعات تبدأ بسيطة وتتحول إلى مجتمعات مركبة تدريجيا، ويتحول المركب إلى مركب المركب إلى ان يظهر المجتمع الصناعي الذي يتميز بتباينه وعدم تجانسه، وإذا كان المجتمع البسيط (والذي أطلق عليه سنبسر مصطلح المجتمع العسكري) يؤسس تكامله على القهر والتعاون الإجباري فان المجتمع الصناعي يؤسس تكامله على التعاون الاختياري.

أما اميل دوركايم « E.Durkheim »انطلقي رؤيته للتغير من منظور وظيفي يتأسس على فكرتي التباين والتضامن ويتضح ذلك من خلال العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي، فتقسيم العمل تصاحبه ضرورة مختلفة من التباين الاجتماعي تتمثل في زيادة السكان وزيادة الكثافة الاخلاقية أي تنوع القيم والاتجاهات والميول والمعتقدات فحدوث أشكال من التباين يؤدي إلى تقسيم العمل، وهكذا...إ غير ان المجتمعات لا تتغير دون ضوابط فتغيرها منضبط بقواعد ومعايير قانونية.

ب- نظرية التوازن الديناميكي:

لقد تطورت النظرية الوظيفية في القرن العشرين وتركزت على فكرة التوازن الديناميكي في عملية التغير الاجتماعي، ويعد عالم الاجتماع الامريكي بارسونز « T.Parsons » أشهر من طور الأفكار الوظيفية في هذا الاتجاه.

ان المجتمع عند بارسونز هو أحد الانساق الأساسية للفعل « Action » والمتمثلة حسب بارسونز دائما في أربعة انساق وهي النسق العضوي ونسق الشخصية والمجتمع والثقافة، والمجتمع بدوره ينقسم من الداخل إلى أربعة انساق فرعية وهي: الاقتصاد، السياسة، الروابط

المجتمعية، نظم التنشئة الاجتماعية، والمجتمع كنسق يعيش في حالة توازن من الداخل حيث يحقق انساق علاقات منتظمة ومتوازنة وعندما يتعرض لحالة تغير فانه لا يفقد خاصية توازنه، فهذا التوزان ديناميكي ومستمر ولذلك فيمكن للمجتمع وبصفة دائمة ان يتكيف مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخلبنائه ويمكن ان نميز بين نوعين من التغير الاجتماعي حسب بارسونز دائما[1].

- **التغيرات قصيرة المدى:** وهي تغيرات تظهر داخل المجتمع نتيجة عوامل داخلية أي من داخل المجتمع التي تفرض اتجاها للتغير تلك التي نتجت عن ظهور الاختراعات والافكار الجديدة أو عوامل خارجية كالحروب وتغير أساليب استغلال الطبيعة.
- **التغيرات بعيدة المدى:** وهي تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة، ولقد فسر بارسونز هذه التغيرات من خلال مفهوم العموميات التطورية والتي يقصد بها التجديد البنائي الذي له قدرة على الاستمرار والبقاء ويخلق بدوره تجديدات وتطورات أخرى، أي انها تخلق ضربا من الانكسار في البناء القائم وتدفعه إلى آفاق جديدة من التغير، فهذه العموميات التطورية هي التي خلفت كل التغيرات البعيدة المدى في تطور المجتمعات حسب بارسونز دائما فظهور نسق الشرعية الثقافية وظهور نسق التدرج الاجتماعي قد أديا بالمجتمعات البدائية إلى التحول إلى مجتمعات وسيطة.

---

[1]- أحمد زايد، "علم الإجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية"، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص127.

وظهور النقود والاسواق والبيروقراطية والقانون والديمقراطية هي التي أدت إلى تحول المجتمعات الوسيطة إلى مجتمعات حديثة وعندما تظهر العمومية التطورية فانها تخلق تباينا اجتماعيا واسع النطاق وتخلق بذلك تغيرات بنائية ملموسة، ولكن هذا التباين لابد وان تقابله عمليات تكامل تضبط هذا التغير وتقوده إلى ان يصبح التغير الذي خلقته العمومية التطورية تغيرا عاما أو طبيعيا أو يصبح تغير معمما « Generalise » وقد استخدم بارسونز هذا النوع من التحليل لرصد حركة التطور في المجتمعات الحديثة عبر تطورها من المرحلة البدائية إلى المرحلة الوسيطة إلى المرحلة الحديثة.

3-6-النظرية الماركسية[1].

تدخل النظرية الماركسية ضمن النظريات المادية التاريخية التي تركز على التغيرات الثورية والتي بدورها تنقل المجتمع من حالة إلى حالة اخرى مناقضة، كما انها تركز على الصراع والتناقض.

وتنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على انها دائبة الحركة وتمثل حركتها شكلا خاصا من أشكال حركة المادة أي انها تحتوي في داخلها على دوافع التغير وتنطبق عليها قوانين حركة المادة.

وترى الماركسية ان المجتمع يتأسس على أساس إقتصادي ينحصر في علاقات الانتاج وانماط الانتاج السائدة في المرحلة التاريخية، أي ان الاقتصاد هو الركيزة الأساسية

---

[1]- محمد أحمد الزغبي، "التغير الاجتماعي" ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 1982، ص93-94.

في المرحلة التاريخية ولذلك فانه يشكل كل عناصر البناء الاجتماعي الأخرى والتي أطلق عليها ماركس عناصر البناء الفوقي كالقانون والدولة والاسرة والثقافة.

كما ترى الماركسية ان التغير الاجتماعي يحدث في المجتمع كانعكاس للتغير الذي يطرأ على أساس البنية التحتية للمجتمع، ففي مرحلة من مراحل تطور هذه الأخيرة تدخل القوى الانتاجية في المجتمع في تناقض مع علاقات الانتاج السائدة، أي ان علاقات الانتاج تصبح غير ملائمة للتطورات التي تحدث في قوى الانتاج ولذلك فلابد ان تتغير علاقات الانتاج وان تتغير معها كل عناصر البناء الفوقي لتدعيم هذا التغير الجديد وتحميه، وهنا تحدث الثورة التي تنقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أخرى ويشهد المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره وجود طبقتين متناقضتين واحدة مالكة لقوى الانتاج والاخرى تشغل هذه القوى وتنتج فائضا يعود على الطبقة المالكة، ويؤدي التغير من مرحلة إلى مرحلة أخرى ظهور تغير في التركيب الطبقي من خلال ظهور طبقة جديدة تقود ثورة التغير لتصبح هي الطبقة المالكة أو المهيمنة في المرحلة الجديدة.

ولقد قسم ماركس المراحل التي مرت بها المجتمعات في تاريخها إلى خمس مراحل تبدأ بالمرحلة المشاعية البدائية ثم المرحلة العبودية وتليها المرحلة الاقطاعية وبعدها المرحلة الرأسمالية وأخيرا المرحلة الشيوعية، وتتميز كل مرحلة بوجود نمط انتاجي معين ووجود طبقتين متناقضتين طبقة مالكة لوسائل الانتاج وطبقة فاقدة لها (فيما عدا المرحلة البدائية والمرحلة الشيوعية حيث يفترض ماركس خلوها من الطبقات والملكية الخاصة)، وينظر

ماركس إلى الصراع الطبقي انه حالة طبيعية في المجتمعات وانه المحرك الأساسي للتاريخ فإذا كام التناقض الاجتماعي بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج هو الذي يحرك البناء نحو التغير فان الصراع الطبقي هو الذي ينجز هذه المهمة فالمجتمعات لا تتغير إلا بوعي أفرادها، ولذلك فان مهمة التغير من مرحلة إلى اخرى تقع دائما على كاهل طبقة معينة، فالطبقة البورجوازية هي التي قادت التغير من المرحلة الاقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية والطبقة العاملة هي التي ستقود التغير إلى المرحلة الشيوعية.

المحاضرة الثانية عشر

3-6- النظريات السيكولوجية- الاجتماعية:

ترتكز هذه النظريات على دور الفرد في التغير الاجتماعي وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغير انماط الحياة ومسارها وتتأسس هذه النظرية على خرافية ان التغير الذي يصيب المجتمع يحدث أساسا في الأفراد، فالأفراد هم الذين يغيرون وهم الذين يتغيرون، ولهذا فان هناك مكانا للعوامل النفسية في حركة التغير الاجتماعي، بل تعتبر هذه العوامل ضرورية لتخلق حركية في التغير الاجتماعي فهي التي تدفع المجتمع إلى الحركة، ولقد تبلور هذا الإتجاه من خلال أعمال ماكس فيبر وتطور فيما بعد في صياغات حديثة[1]، وسنحاول التطرق إليها بإيجاز:

أ- نظرية ماكس فيبر (نظرية الدور التغيري للأفكار)

---

[1]-دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص148-149.

ظهرت أهمية الأفكار في إحداث التغير الاجتماعي من خلال دراسة ماكس فيبر « Max Weber » (1864-1920) عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

لقد افترض فيبر في هذه الدراسة ان الرأسمالية الصناعية قد ظهرت إلى الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التي ظهرت في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر والتي ترتبت عن انتشار النزعة البروتستانتية وهي مجموعة من الأفكار الجديدة التي طورت المسيحية، هذه النزعة أدت إلى خلق روح الرأسمالية لانها أدت إلى ظهور التفكير العقلاني الرشيد بحيث أصبحت العقلانية هي الأساس الذي تنهض عليه الحياة الاجتماعية[1].

ان هذه النزعة العقلانية حسب فيبر هي التي خلقت الدافعية للانجاز والعمل والربح، كما خلقت الدافعية نحو ازدراء الحياة المليئة بالرفاهية والمتعة، فالحياة يجب ان تكرس للعمل والانجاز وبخلق أعلى مستوى من الكفاءة في كليهما مع السعي دائما لتحقيق القيم والمثل العليا المرتبطة بالأمانة والشرف والتقشف وعلى هذا الأساس حسب فيبر استطاعت البروتستانتية بما تحمله من قيم وأفكار ان تضع أساس قيم روح الرأسمالية التي ترتبط بالسعي الدائم نحو تحقيق الربح وتعظيمه، فروح الرأسمالية -كما تبدو في أخلاقياتها العملية- تتطابق وروح البروتستانتية في الواقع، فإذا كانت هذه الديانة تهتم بتنشئة الفرد

---

(1)-نفس المرجع.

تنشئة عقلية، وتمنح المهنة قيمة كبيرة وتقدس العمل وتجعله نوعا من العبادة أو الواجب المقدس فانها بذلك تمتلك نفس البذور الفكرية للراسمالية[1].

ولقد سعى قيبر لتأكيد أفكاره بتقديم بيانات عن الدول التي ظهرت فيه االرأسمالية وربطها بانتشار الديانة البروتستانتية بين العمال ومن ثم المقارنة بين المجتمعات التي ظهرت فيها هذه الديانة والتي لم تظهر فيها، ولذلك يؤكد على الدور الذي تلعبه نوعية خاصة من الأفكار في إحداث تغير اجتماعي معين.

ب- نظرية أيفر تهاجن (نظرية الشخصية المحددة):

لقد نظر هاجن « Hagan »إلى المجتمعات التقليدية على انها مجتمعات ساكنة وراكدة تعرف نظما جامدة وتحكمها علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد، وينعكس ذلك على الأفراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات، حيث يتصف هؤلاء الأفراد بعدم القدرة على التجديد وعدم القدرة على ضبط وتحليل العالم الذي يعيشون فيه، ومثل هذا المجتمع يعد مجتمعا ساكنا وقد لا يعرف التغير لعدة قرون، ويفترض هاجن ان ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية أي بعبارة أخرى ان البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية[2].

وتبدأ نظرية هاجن في التغير الاجتماعي من التغير في الشخصية والذي بطبيعته يرتبط بعوامل نفسية أي يخلق انماط الشخصية القادرة على التجديد، وتتسم مثل هذه

---

(1)- السيد الحسيني، "التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية"، دار قطري، الدوحة، 1986، ص34.

(2)-دلال ملحس استيتية، "التغير الاجتماعي والثقافي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

الشخصية بالابتكارية والفضول والانتاج على الخبرة وان مثل هذه الشخصية تسعى إلى ابتكار حلول جديدة ولا تقبل ما هو قائم منها كما انها تنظر إلى العالم من حولها على انه عالم يقوم على نظام معين قابل للفهم ومن ثم تكون قادرة على حل المشكلات التي تواجهها في العالم، ويفترض هاجن ان التغير في البناء التقليدي للمجتمعات يبدأ عندما تظهر مجموعات من الأفراد لها هذه الخصائص، ومثل هذه الجماعات تظهر بالتدرج وفق ظروف إجتماعية ترتبط بالأسرة والتنشئة الاجتماعية وهكذا يحدث التغير بشكل تدريجي فينتقل المجتمع من حالة التسلطية إلى حالة الابتكارية مرورا بعمليات وسيطة ترتبط بتحدي نظم المكانة القائمة والانسحاب منها.

المحاضرة الثالثة عشر

1-معوقات التغير الاجتماعي

على الرغم من وجود كثير من العوامل التي تساعد على التغير الاجتماعي ، إلا إن هناك بعض العوامل التي تعرقل مسيرة التغير الاجتماعي ، وهي ترجع لأسباب وعوامل ثقافية واجتماعية أو عوامل نفسية ، أو غيرها من العوامل الأخرى . وهناك اختلاف وتبيانات في وجهات النظر حول التحديد الدقيق لأهم عوائق التغير الاجتماعي

أولا العوائق الاجتماعية: هناك عوائق إجتماعية عديدة. تقف أمام التغير الاجتماعي. وتظهر خاصة. عند المجتمعات التقليدية. أكثر منها في المجتمعات الحديثة. وأهم هذه العوائق ،

1-**الثقافة التقليدية:** ارتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم بوجه عام لا تساعد على عملية التغير بطريقة سهلة وسلسة فعادة ما تميل التقاليد والعادات إلى مقاومة التغيير وكل تجديد سواء كان ماديا أو معنويا، فالإيديولوجيا المحافظة التي تتبنى فكرة تقديس القديم على اعتباره لا يمكن تغييره إذ لا يمكن الإتيان بأفضل من ما كان هذا ما يؤدي إلى مقاومة كل جديد وغالبا متى سودوا هذه الفكرة أو المعتقدات عند كبار السن وقد بين وليام أوجبرن أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة

على القديم كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي والتغيير بوجه عام، وتظهر هذه المقاومة بشكل أوسع عندما يتعلق الأمر بالقيم والمعتقدات التقليدية فمثلا الهند قد تصل المجاعة فيها إلى حد كبير ومع ذلك نجد فئة من الهندوس ترفض أن تقوم بذبح الأبقار التي يقدسونها ويتركونها تتكاثر رغم المجاعة والفقر، كما أننا نجد في المجتمعات العربية اختلافا في النظرة للقيم السائدة، فمثلا فكرة المحافظة على البناء الأسري المتعلقة بالأسرة الممتدة من شأنه بأن يعيق عملية التغير الاجتماعي، كما ان تعطيل دور المرأة في المجتمع و مقاومة تمكينها من ادوار قيادية في المجتمع من شأنه أنيساهم في إعاقة التغير الاجتماعي فالمرأة عنصر أساسي ومهم في عملية التنمية والتغير الاجتماعي.

2-**طبيعة البناء الطبقي:** وقد شكل هذا النظام عقبة كبيرة في تحقيق العدالة وازدهار المجتمعات، فالحزبية من العوامل الرئيسية لفشل التنمية والتغيُّر الاجتماعي، وتعد الطبقة الفرعية والعضوية الطائفية من أسس تكوين هذه الأحزاب والفصائل، وأي مشروع أو تغيُّر يحدث ويخدم طبقة ما أو طائفة ما ستعارضه الطبقات والطوائف الأخرى؛ وذلك للدفاع عن مصالحها بأنانية. فلطبيعة البناء الطبقي في المجتمع الأثر الكبير في قبول أو رفض التغير الاجتماعي لأن أنماط التفاعلي يكون محدودا نتيجة الانغلاق الطبقي، وكمثال على ذلك الهند وباكستان أين يحدد النظام الطبقي أو الطائفي فيها نوع المهنة التي يجب أن تكون مفروضة على فئات معينة من المجتمع ولا يسمح لهم باختياري لهن هم لأنها تنتقل بفعل الوراثة وليس بموجب الكفاءة هذا ما

يجعلنا نرى بأن التماسك الطبقي يحد من عملية التنقل أو التغير الاجتماعي، كما نلاحظ أيضا فكرة رفض الغرباء والأشخاص الجدد ويتولد هذا الحاجز بسبب اعتقاد المجموعات بأنه لا يمكن لأي شخص من خارجها أن يفهم سياساتها وأسلوبها اليومي المُتبع في الحياة، وبالتالي أي تغيير ينتج من أي شخص آخر خارج المجموعة ليس له قيمة عندهم ولن يحسن من مجموعاتهم، وقد يكون هذا الأمر مرتبطًا بالثقافة العرقية، فنظام الطبقات في الهند يحدد المهن التي يجب أن يتبعها أفرادها وتنتقل بالوراثة وليس بموجب الكفاءة.

إن اختلاف الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع من حيث النوع والسن والتعليم والمهنة والمركز الاجتماعي والوضع الطبقي والديانة، يؤدي إلى عدم تجانسهم وتضارب مصالحهم، بحيث أن أي تغير جديد قد يلقى معارضة من بعض الأفراد الآخرين وموافقة البعض الآخرين، وعلى العكس من التجانس في تركيب المجتمع الذي يسمح بأحداث التغير في مختلف المجالات الاجتماعية.

3-الميل للمحافظة على الامتيازات: تظهر المقاومة للتغيير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم وامتيازاتهم التي تحصلوا عليها بناء على مكانتهم الاجتماعية أو الامتيازات الاقتصادية فمثلا الطبقة الرأسمالية تحاول أن تبقي على علاقات الإنتاج دون تغيير الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل تغير إيجابي للطبقة العاملة في مجال علاقات الإنتاج التي تغير بتغير وسائل الإنتاج، وتتعدد أشكال المقاومة بتعدد التغيرات التي تحدث في كافة أنحاء المجتمع، وقد تقوم

الجماعات المتضررة من عملية التغير بنشر الإشاعات غير الحقيقية ضد التغيرات المقترحة، كما يقول فوستر Foster حيث قام العمال بتحطيم الآلات في بداية تصورت الصناعية عندما أخذت الآلة البخارية مكانة الآلة اليدوية الأمر الذي أدى إلى الاستغناء عن الكثير من العمال في مصانع بريطانيا لهذا قاوم العمال عملية التحديث الصناعي. وعليه يمكننا أن نستنتج أن هذه المقاومة تكون في الغالب نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة والخوف على المصالح المستقرة، وقدمت العديد من الدراسات في المجتمعات النامية أن الإقطاعيين كانوا يقاومون الإصلاح الزراعي والتأميم للأراضي نظرا لأنها هددت مصالحهم في امتلاك لأنها هددت الأراضي الواسعة، وقد أوضحت دراسة للعمال في شركة الصناعات الحديدية والميكانيكية سيمكو بمدينة قسنطينة عام 1978 أن العمال أبدوا معارضة واضحة (79%) نحو المسيرين الإداريين بسبب تباطئهم في تطبيق التسيير الاشتراكي الذي يضمن لهم امتيازات كثيرة.

وبجانب هذا الموقف المعارض للتغير الاجتماعي من جانب الفئة المحافظة على حقوقها المكتسبة فهي تخشى التغير بما يترتب على ذلك من تغيرات في مكونات البناء وعناصر الثقافة إضافة إلى أن الأفكار الجديدة غالبا ما تتعرض للمقاومة الشديدة نتيجة التعصب القديم وتقديس بعض جوانب الحياة وكلما كانت القيم أقرب إلى الجمود أصبح من الصعب تسأل نستبدل بالأوضاع القائمة في المجتمع أوضاعا أخرى، والمجتمعات الريفية التقليدية تتمسك بفكرة مثالية تنعكس على إحساسهم بالالتزام المتبادل داخل إطار الأسرة والجماعة

وتفضيلهم العام للانتماء إلى جماعة صغيرة والرغبة في انتقاد أي فرد ينحرف عن السلوك المعتاد.

4-عزلة المجتمع : إن العزلة قد تكون مفروضة على المجتمع كما هو الحال في البلدان الخاضعة للاستعمار والتي تمنعها من الاتصال بمجتمعات أخرى ، ونجدها كذلك بالنسبة لبعض حالات الزنوج في أمريكا الذين يعيشون في مناطق منعزلة خاصة بهم تعرف باسم المناطق السوداء (Belt Black)وقد تكون عزلة ذاتية يفرضها المجتمع على نفسه كما حدث في روسيا بعد ثورة البلشفية عام 1917 أو إقامة بعض الفصائل في مناطق أو أحياء خاصة بهم بهدف المحافظة على أصولهم وعرقهم وديانتهم وثقافتهم فهناك مجتمعات ترفض الاندماج في مجتمعات أخرى ولا تقبل بأي تغير بهدف المحافظة على نقاء السلالة.

كما أن هناك من يحدد العوائق الاجتماعية وفق عناصر أخرى تتمثل في[1]:

أ-الالتزام المتبادل داخل الأسرة والجماعات القرابية: إن التوقعات المرتبطة بالمهام الفردية بالمجتمعات الريفية تعد من المسلمات الاجتماعية أي أنها ليست اختيارية أو متروكة لحرية الأفراد وهذا النمط التبادلي لا يتماشى في أغلب الأحيان مع الاتجاه الفردي والذي يميز عملية التحضر والتصنيع التي تتميز بقوة الالتزامات المتبادلة فيها خاصة في طور الانتقال حيث يكون بمثابة الفرملة لعملية التغير .

1- عدلي أبو طاحون ، في التغير الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية 1997، ص 241.

[ب-ديناميكية الجماعة الصغيرة: إن الإحساس بالانتماء الشخصي للجماعة الصغيرة أو المجتمعات المحلية يشكل موضوعا حيويا لمعظم الناس لأنه يوفر للاطمئنان السيكولوجي والارتياح والرضا نفسي وسبب ذلك أن الجماعات الصغيرة تعطي الأفراد المنتمين إليها الإطار المريح للعمل بداخلها ويتضح ذلك كما نراه كثيرا في تضحية الكثير من الناس بمكاسبهم الاقتصادية في سبيل الإبقاء على تماسك هذه الجماعة فمثلا تعرف فوضه بعض النساء في بعض القرى غسل الملابس في منازلهم وتفضل غسلها عند البحيرات وذلك حتى تلتقي النساء بعضهن البعض و من أجل تبادل أطراف الحديث والتسامر.

ت-الرأي العام: نلاحظ أن الرأي العام قد يؤثر بقوة على سلوك الأفراد داخل الجماعة فأحيانا يكون غير مشجع لأعضائها المبتكرين فمثلا إذا قام أحد أفراد المجتمع بمشروع لم يلقى استحسانا من أفراده فإن ذلك المشروعة سيرفض أو أن ذلك الابتكار سيرفض مثل ما حدث مع أحد القادة المحليين الناجحين في الهند أين قامة ب بنائي أو إنشاء مشروع لتربية الدواجن على اعتباره مشروع اقتصادي سياحي إلا أن الناس قاطعوهم في تلك المنطقة باعتباره من ماتي النباتيين ولذلك فالمشروع قد توقف.

ث-النزاعات والحروب: تؤدي النزاعات والتحزبات في أي منطقة إلى تجزئة المنطقة إلى أجزاء متسارعة فمثلا ما يحدث في السودان حاليا من صراع بين أفرادها ومن السودان الجنوبي والشمالي .

ج-**التحزبات:** إن الانتماء إلى حزب أو جماعة معينة يمكنه أن يكون سببا في عملية إبطاء أو عرقلة عملية التغير فغالبا تعدد الأحزاب والانقسامات داخل المجتمع فغالبا ما تؤدي بالأفكار الجديدة والمبتكرة إلى التوقف فعندما يعرض أفراد أفكار الجديدة لا يكونون منتمين إلى الحزب أو الفئة التي ينتمون إليها فغالبا ما تقابل بالرفض في المقابل قد تقبل أي فكرة لمعارض آخر لمجرد أنه من من الحزب رغم عدم صلاحيتها أو رغم عدم ملائمتها للمجتمع

ح-**الجماعات المصلحية أو أصحاب المصلحة الخاصة:** و إن كثيرا من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المشجعة عالميا تفسر في الوقت الحاضر على أنها محددة لأمان بعض الأفراد والجماعات فمثلا بعض كبار الملاك الزراعيين يعارضون برامج تعليم المستأجرين أو برامج إعادة توزيع الأراضي الزراعية أو بالمثل معارضة تجارة والقروض لإنشاء جمعيات تعاونية لأن أصحاب المصلحة الخاصة لهم قوتهم في التأثير على باقي الأفراد بالمجتمع لذلك نجدهم يقومون بنشر الشائعات والتقليل من قيمة المنتجات الجديدة للحفاظ على مصالحهم.

خ-**مصادر السلطة:** في المجتمعات التقليدية أو القروية يقع جانب كبير من السلطة في نطاق الأسرة وفقا للتقاليد الموضوعة فقد تتمركز هذه السلطة في أيدي بعض الشخصيات التي لها تأثير مباشر على تصرفات باقي أفراد المجتمع دون أن يكون لذلك صفة رسمية فمثلا نجد بعض الرؤساء في حالة الانتخابات تلتجأ إلى الزوايا والأفراد الذين لهم تأثير وسلطة على أفراد المجتمع الذي ينتمون إليه من أجل تحقيق الفوز الكاسح في الانتخابات،

ثانيا:العوائق الاقتصادية

تأتي مقاومة التغير الاجتماعي نتيجة للعوامل الاقتصادية المختلفة فهذه المجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل في التجديدات التكنولوجية المستمرة تؤدي إلى التغير السريع كما حدث في المجتمعات الصناعية المتقدمة بالإضافة إلى أن نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة يؤدي إلى سرعة التغير كما أن هناك متغيرات مختلفة تتعلق بالموارد الاقتصادية الممكنة أو المتاحة وبالقدرة الشرائية للمواطنين وهي عوامل تلعب دورا مهما في عملية التغيير نذكر أهمها:

1-**ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:** ويحدث هذا نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد ويعود ذلك إلى انخفاض المستوى العلمي والمستوى الاجتماعي بوجه عام وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع، ولا تعتبر الحاجة الكفيلة للاختراع إذا لا بد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي، فهناك مجتمعات في حاجة إلى اكتشاف ثرواتها واستغلالها إلا أن عدم امتلاكها للمستوى التكنولوجي يحول دون انتفاعها في هذه الثروات الطبيعية ، فامتلاك الشروط التكنولوجية بالإضافة بالإضافة إلى توفر المحيط الثقافي الملائم يمكنه أن يساهم في الاختراع. وقد بين نمكوف Nimkoff ان الاختراعات تعتمد على ما يلي :

القدرة العقلية، الحاجة للاختراع، المعرفة القائمة، ولذلك فإن إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب ورعايتهم وتوجيههم يؤدي إلى تحقيق الاكتشافات والاختراعات العلمية المتنوعة وأن توفير الأدوات والمواد اللازمة وأدوات تكنولوجية من شأنه أن يشجع البحث العلمي ومن البديهي أن شروط الاختراع تتطلب وجود شخص قادر وإمكانيات وبيئة إجتماعية فأي اختراع جديد لا يجد طريقه للمجتمع لن يؤدي إلى الهدف الذي قام من أجله فالقبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملائمة والتكلفة وثقافة الفرد المستقبل للاختراع.

2- **التكلفة المالية**: يرغب الأفراد في الكثير من الحالات إلى امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يمنعهم من ذلك ، فتوفر الرغبة لا يكفي ما لم تتوفر القدرة المالية، فكثير من الأفراد يرغبون في اقتناء الآلات الكهربائية والوسائل المادية الحديثة غير أن عدم قدرتهم المالية تمنعهم من تحقيق ذلك وما ينطبق على الأفراد ينطبق على المجتمعات. وغالبا ما يرتبط الموقف اتجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه فكلما تحققت فائدة أعلى كلما كان الإقبال كبيرا فمثلا روجرز Rogers أشار إلى أن قبول التجديد عند الريفيين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز 10%، أما إبراهيم أبو الغد فقط توصل إلى نتيجة مختلفة تقول بأن التجديد يرتبط بالموقف الاجتماعي رغم الفائدة المالية، ففي دراسة في ميدان الزراعة بعد إدخال منتوج الذرة الهجين والذي ساهم في رفع مستوى الدخل لدى الفلاحين في ت تلك المنطقة بما يعادل أو يفوق 15% إلا أن الفلاحين قد و امتنعوا عن استعمال هذا المنتوج والسبب في ذلك إن النساء المنطقة لم ير تحن لاستعمال دقيق الذرة الهجين في العجن ، وهذا

ما يبين أن الموقف الاجتماعي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وأن تحقيق الفائدة المادية ليست العامل الوحيد في تبني التجديد.

3- محدودية المصادر الاقتصادية: إن شح ونقص الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغيير الاجتماعي المجتمعات التي لا تتوفر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية لا تحدث فيها تغيرات إجتماعية كبيرة ولهذا فإن المجتمعات النامية والفقيرة لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها فتبقى على مستوى الكفاءات وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى يؤدي انخفاض معدل الاستثمار في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية تقوم فيها عملية التغير بسهولة ويسر فالمصاد ور الاقتصادية في المجتمع تساعد على إنجاح خطط التنمية بينما الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية بوجه عام وقد وصف البرتيني[1] الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص:

1- اقتصاد تقليدي: غالبا ما يكون هذا الاقتصاد منعكس على نفسه مفتقرا إلى إنتاج كيف ويسود الزراعة فيه أنماط بدائية في الإنتاج مما يجعله مقطوعا جزئيا عن باقي الاقتصاد.

2-يتصف الاقتصاد المديني فيه بضعف الإنتاج ولا ينتج إلا القليل مما يستهلك والباقي يستورد من الخارج أي هو اقتصاد تابع في الدرجة الأولى ولا تتوفر فيه الجدوى الاقتصادية.

1-ج-م. البريتيني، التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت ، 1980، ص 41-44.

3- و يتميز باقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة في الدرجة الأولى وغير منسجمة في إنتاجها وتشغيلها مع البلد النامي بالإضافة إلى أن أرباحها تذهب للخارج ولا تعود بالفائدة على بلدان المجتمعات النامية

وعموما يؤدي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عملية التغير وإعاقتها، إن الوسائل المادية لا يمكن الحصول عليها إلا بالمال وكذلك الاختراعات والمصانع، فالمقدرة المادية هي التي تساعد على الحصول على ذلك وفي غيابها تلغى عملية التغيير الاجتماعي، وهذا ما يفسر لنا سرعة التغير في المجتمعات المتقدمة.

ثالثا: العوائق الإيكولوجية:

إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء كان إيجابيا أم سلبيا، فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وأنهار.... تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات فقد قامت الحضارات القديمة مثل: حضارة البابليين والآشوريين والفراعنة وغيرها حول المناطق الغنية خاصة ضفاف الأنهار، فسهولة الحياة وغناها له الأثر الكبير في نشوء الحضارة دون غيرها فمثلا حضارة الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي هي نتاج الزراعة نظرا لغنى البلاد بالأراضي الصالحة لذلك، وعلى النقيض من ذلك فإن شح الموارد الطبيعية يعيق عملية التغير، فالعزلة الطبيعية التي تعيشها بعض المجتمعات نتيجة إحاطتها بالصحراء أو بمنطقة جبلية وعرة المسالك، من شأنها أن تعيق اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى ،أي أن الموقع الجغرافي في هذه الحالة يفرض على المجتمع عزلة طبيعية إيكولوجية تعيق التغير الاجتماعي فيه فمثلا بلاد اليمن التي تحيطها الجبال في الدرجة

الأولى والعوامل السياسية والاقتصادية في الدرجة الثانية تأخرت عن غيرها من المجتمعات المجاورة لها في عملية التغيير الاجتماعي، وكما هو الحال بالنسبة للكثير من الدول والمجتمعات في إفريقيا الوسطى.

وتؤدي العوائق الاقتصادية مع عوائق أخرى إلى تكوين الانغلاق الطبقي وإلى جمود العادات والتقاليد وركود حركة الاختراعات والتجديد وما إلى ذلك، وانطلاقا من ذلك فإن عملية التغير تكون بطيئة وغير واعية، وعلى العكس من ذلك فإن سهولة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى تؤدي إلى تفاعل اجتماعي واسع وتساهم إلى حد كبير في التغيير الاجتماعي

رابعا: العوائق السياسية

تعيش المجتمعات أوضاعا سياسية متباينة وتؤثر هذه الأوضاع على عملية التغيير الاجتماعي إما إيجابا أو سلبا ويمكن تقسيم العوائق السياسية إلى قسمين، 1- عوائق سياسية داخلية،2- عوائق سياسية خارجية.

كلية العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
مستغانم

1- **العوائق السياسية الداخلية:** و هي كثيرة ومختلفة منها:

-**ضعف الإيديولوجية التنموية:** تخضع عملية التغيير للسياسة الداخلية للدولة وذلك وفق الأيديولوجية التي تتبناها، في حين تكون هذه الأيديولوجية غير واضحة فذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية، لأن التنمية عملية سياسية في المحل الأول في البناء والتطبيق والإشراف فسياسة التنموية غير الواضحة لا تستطيع أن تلبي حاجات المجتمع وكان مثال على ذلك بعض الدول النامية التي لم تأخذ بالتخطيط الاجتماعي كمبدأ الأمر الذي أدى إلى بطء التغير الاجتماعي، و كما أن بعض المسئولين لا يرغبون أو لا يستطيعون إحداث التغيير لأسباب منها قصور إدراكهم لعملية التنمية أو عدم وضوح التنمية الأيديولوجية لديهم.

- **تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع:** غالبا ما تقف تعددية القوميات الأقليات في المجتمع أمام التغير حفاظا على التوازن العام للمجتمع، فأي إصلاح أو تغيير غالبا ما يقابل بعدم استجابة أو بمعارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع على عكس المجتمع المتجانس الذي تسير فيه عملية التغيير بشكل أفضل وأسهل.

- **عدم الاستقرار السياسي:** إن وجود الاستقرار السياسي شرط أساسي لتسهيل عملية التغير الاجتماعي وتحقيقه، ففي حالة العكس فإن جهود السلطة سيكون موزعة بين إعادتي نشر الأمن وتنمية المجتمع وهذا أمر ينهك كاهل الدولة، بالإضافة إلى عدم وجود الاستقرار السياسي في المجتمع يؤدي إلى هجرة الكثير من الفئات خاصة الأدمغة نحو الخارج مما

يحرم هذا المجتمع من هذه الفئة المهمة والتي تساهم في التغير إن بقيت في المجتمع فعدم الاستقرار يفوت على المجتمع التغير نحو الأفضل.

كلية العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة

2- **العوائق السياسية الخارجية:** وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج أهمها:

- **السياسة الإمبريالية:** من المعروف إن هذه السياسة تفرض هيمنتها على المستعمرات وتحارب كل تغير إيجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة لذلك أنها تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها وفي الغالب هي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة بالإضافة إلى فرضها لثقافتها وحضارتها التي لا تتلاءم وثقافة المستعمرات فمثلا الاستعمار الفرنسي الذي فرض لغته وثقافته على الشعوب التي حكمها خلف بعد خروجه من هذه المستعمرات الكثير من المشاكل التي لازالت تعاني منها بعض الدول لا سيما الجزائر.

كما أن الإمبريالية تتبع سياسة التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد ومع مبدأ فرق تسد مما يؤدي في النهاية إلى الحروب الداخلية والمنازعات وإلى إعاقة التغير الاجتماعي من ناحية عامة.

- **الحروب الخارجية:** لا شك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية، كما أنها تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية، وقد شاهدنا الكثير من الحروب والنزاعات بين الدول التي تحررت واستقلت في المجتمعات النامية لاسيما المجتمعات الإفريقية كما لي النيجر السودان مما أعاق عملية التغير الاجتماعي لديها فغالبا هذه هذه الحروب أو المنازعات سيكون مخطط المجتمعات المتقدمة المستعمرة وذلك لتحافظ

على الامتيازات التي تحصلت عليها في هذه المجتمعات النامية، فالحروب والنزاعات داخل المجتمعات النامية هي مصدر ربح للسياسة الاستعمارية الإمبريالية لأنها تمول هذه الدول بالأسلحة ومختلف الاختراعات عن طريق ديون كبيرة تجعل هذه الأخيرة أي الدول النامية المتصارعة في تبعية دائمة لهذه الدول المتقدمة مما يمنعها في النهاية عن النهوض بمستوى معيشة أفرادها والتخلف لمدة أطول.

خامسا: العوائق الثقافية

تتعرض كل المجتمعات الإنسانية لظاهرة التغير، وعليه يمكن القول بأن كل مجتمع هو عرضة لنوعين من القوى: قوى تعزز التغير وتسانده، وقوى أخرى تعرقله وتحد من فعاليته، تسعى القوى الأولى للتعجيل بالتغير أما الثانية تغلق كل الأبواب المفتوحة، وهنا تبدأ عناصر الثقافة في المجتمع تكيف نفسها بين محافظة وانسجام مع ما يحدث من تغيرات.

فنجد هيرسكوفيتش (Herskovits ;1970) يشخص حالة ثبا وتغير الثقافة نتيجة تداخل عوامل كثيرة، منها ما هو **متعلق بالبيئة** التي تقدم إمكانيات كثيرة لسكانها ومع ذلك تصبح هذه الإمكانات عديمة الجدوى كأن تعارض الشعوب وفقا لثقافتها أي اختراعات أو تجارب علمية، ومنها ما **هو تاريخي** يمكن أن يكون المخرج من ضغط العوامل البيئية، كما أن **العوامل النفسية** تحمل في طياتها ميكانيزمات الجديد وتقبله أو ترفضه، وعليه ينبغ النظر إلى العوامل التي تشمل عملية التغير الثقافي على أنها حواجز تنطوي على مضمون ثقافي توجد ضمن إطار اقتصادي.

وتلعب طبيعة ونوعية التراث الثقافي للمجتمعات دورا مهما في عملية التغير، فبعض الثقافات تتضمن في تراثها أهمية كبرى على قيمة الابتكار والتغيير فهي ترى في الشيء الجديد مبرر كفيلا لتجريبه فطبيعة التراث في هذه الثقافة تتسم بحبها على الأخذ بالجديد وإحداث التغيير بكل الوسائل، كما نجد ذلك في المجتمع الياباني والمجتمع الأمريكي، في حين بعض المجتمعات الأخرى نجد أن التراث يمارس قوته وسطوته عليها ويتسلم بالمحافظة الثقافية مستندا في ذلك أن الأمور التي تعود عليها المجتمع هي أشياء ملائمة على الرغم من ما يحدث من فساد في المجتمع أحيانا، فإلى وقت ليس ببعيد كان هناك قرار بمنع وتحريم قيادة السيارة للمرأة في السعودية بناء على بعض المعتقدات الشعبية لذلك البلد.

كما تلعب الأمثال الشعبية دورا مهما في الحيلولة دون حدوث التغير الثقافي السريع فمثلا عند الإسبان يسود مثل قائل : **قديم أعرفه خير من جديد لا أعرفه**، أما إيطاليا فهناك مثل قديم يقول: **ثق وارض بما فعله أبوك وإلا حالفك الفشل**، أما في تايلاند فهناك مثل يقول: **لو سيرت على نهج السلف، ما عضك كلب أبدا.**

وقد تتضارب الأمثال الشعبية فيما بينها وهذا بتضارب المواقف، ومع ذلك لا ننكر مدى مساهمة هذه الأمثال والعادات الشعبية الراسخة في شدة المقاومة من الجديد أو رفضه كليا.

كما نجد في تراث بعض الثقافات فكرة ربط بعض الظواهر الطبيعية كالجفاف أو الفيضانات بقوى غيبية تتحكم فيها وعلى الإنسان استعطافها ويضل خاضعا لها، وهذا الاتجاه التواكلي

يسود في مناطق مختلفة، فمثلا [1]في ريف أمريكا الجنوبية يصف لنا بيرسون Pierson قرية كلوز داز الماس Cruw Das Almas بالبرازيل بأنها قرية يسودها الاعتقاد بأن المرض يحل بالإنسان من الله عقاب د على الأقل الأخطاء والآثام التي يقوم بها الإنسان، وبالمثل نجده عند الدول العربية كيف يذهبون إلى بعض الممارسات الشعبية للتداوي أو حتى الممارسات السحرية، وقد تصل هذه الأفكار إلى الاعتقاد بتبرير موت الطفل الجميل بأنه ليس للحياة وإنما للآخرة.

كلية العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة مستغانم

إن الثقافة المجتمعية قد تصل إلى اعتبار التفسيرات التي تعطى للمرض حسب مكانة المريض اجتماعيا، فلو كان المريض مشاكسا وخارجا عن القواعد الاجتماعية لقيل أن ذلك عقاب له على ما اقترفه من آثام وعدوان والعكس صحيح.

يصنف عدلي أبو طاحون [2] المعوقات الثقافية للتغير إلى : القيم والإتجاهات والتقاليد بالإضافة إلى الاعتقاد في الحظ والنصيب فمثلا في المجتمعات الصناعية المتقدمة التي تمكنت من أن تثبت لنفسها قوة كبيرة على التحكم في الظروف الطبيعية والاجتماعية وتطويعها لصالحها على عكس المجتمعات غير الصناعية التي تعتمد على الحظ أو قوى غيبية.، بالاضافة إلى التعصب الثقافي الذي لا يترك مجالا للتغير أو التجديد في المجتمعات .

1دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر،الأردن، 2014، ص 175.

2عدلي أبو طاحون، في التغير الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص 241-245.

المراجع

باللغة العربية:

1. أحمدزايد واعتماد علام، "التغير الإجتماعي"، مكتبة الأنجلو مصوية، 2000.

2. أحمد زايد، "علم الإجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية"، دار المعارف، القاهرة، 1984.

3. أحمدزايد، "مقدمة في علم الاجتماع السياسي"، دار قطوي، الدوحة، 1988.

4. أحمدزكي بدوي، "معجم العلوم الإجتماعية"، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.

5. أحمد سالم الأحمر، "علم اجتماع الأسرة بين التنظيم والواقع المتغير"، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004..

6. أنتوني غدنز، "علم الإجتماع"، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، مؤسسة ترجمان، بيروت، 2000.

7. بوتومور، "تمهيد في علم الإجتماع" ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1972.

8. جهينة سلطان سيف العبسي، " التحديث في المجتمع المعاصر"، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت 1979.

9. دلال ملحس استيتية، "التغير الإجتماعي والثقافي" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

10. دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.

11. -ج-م. الريتيني، التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت ، 1980،

12. السيد الحسيني، "التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية"، دار قطري، الدوحة، 1986.

13. عبد الباسط محسن، "التنمية الإجتماعية" مكتبة وهبة، القاهرة 1986.

14. عدلي أبو طاحون، في التغير الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997

15. علي عبد الرزاق الحلبي، "علم الإجتماع الثقافي"، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1998.

16. فويديك معتوق، "معجم العلوم الإجتماعية"، مراجعة وإشراف محمد دبس، أكاديميا للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

كلية العلوم الاجتماعية
جامعة مستغانم

17. محمد أحمد الرغبي، "التغير الإجتماعي" ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 1982.

18. محمد أحمد بيومي وعفاف عبد العليم ناصر، "علم الاجتماع العائلي: دراسة لتغيرات في الأسرة العربية"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003.

19. محمد الجوهري، "التغير الإجتماعي"، دار المعرفة الاسكندرية، 2000.

20. محمد عفيفي، " التربية والتفسير الثقافي"، مكتبة الأنجلو الجامعية، الاسكندرية، 1989.

21. محمد علي محمد وآخرون، "دراسات في التغير الاجتماعي"، سلسلة علم الاجتماع المعاصر،الكتاب الثاني عشر، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1974.

22. مصطفى الخشاب، "دراسة المجتمع"، كلية الانجلو المصرية، القاهرة، 1977.

23. ولبرت مور، "التغير الإجتماعي"، ترجمة عمر القباني، دار الكرنك، القاهرة، 1970.

باللغة الأجنبية:

() Guy Rocher, Le changement social, introduction à la sociologie générale, Ed H.M.H. Paris, 1968